الأمم المتحدة A/51/PV.44

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٤٤
الثلاثاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل ..... (ماليزيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٤٧ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس بالنيابة: أود أن أذكّـــر حضرات الأعضاء، بصدد هذا البند، أن الجمعية العامـــة قررت في الجلسة العامة السادسة والعشرين بعد المائة من دورتها الخمسين، المعقودة يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن يقـــوم الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخـرى ذات الصلة بمجلس الأمن، بمواصلة عمله، مع مراعاة التقدم المحرز أثناء الدورات الثامنـــة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين، والآراء التي يتم الإعراب عنها أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعيـــة العامة، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية قبل نهاية دورتها الحادية والخمسين، يتضمن أي توصيات يتفق عليها.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعلكم تذكرون أن ممثل أوكرانيا كان آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هـذا البند من جـــدول الأعمال في الدورة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86643
9686643

الخمسين للجمعية العامة. واليوم، في الدورة الحادية والخمسين، يشرفنا أن نفتتح المناقشة لنفس الموضوع، الذي هـــو العمود الفقـــري لمسألـــة إصلاح الأمم المتحدة. وهذا يدل على أننا نهتم اهتماما صادقا بمصير الأمم المتحدة اليوم وفـــي المستقبل وأننا لسنا غير مكترثين به.

ويرى وفد بلدنا أن من المستحيل إعادة إحياء وإصلاح الأمم المتحدة دون توفير مجلس أمن أكثر تمثيلا وأكثر انفتاحا. والتأخير في حل هذه المسألة الهامة ينال من قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل كاف لتحديات الحاضر وعلى تعزيز هيبة المنظمة في العلاقات الدولية المعاصرة.

ويتشاطر وفد أوكرانيا الرأي القائل بأنه، على الرغم من عدم تحقيق نتائج إيجابية وسليمة، كانت الدورة الماضية للجمعية العامة الأكثر نجاحا حتى الآن في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

والآن، على الأقل، لدينا صورة أفضل لما هو غير مقبول لدى الدول الأعضاء من بين مشاريع زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وإضافة بلدين اثنين فقط إلى العضوية الدائمة في المجلس مستقبلا من الواضح أن الفريق العامل استبعدها. وبالمثل، فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن غير مستعدين للموافقة على أي تغيير في وضع حق النقض.

وللأسف، فإن هذه النتيجة ليست كافية لتشكيل الأساس لاتفاق يمكن أن يقربنا من إحراز تقدم في حل المسألة.

ما الذي يجعل عمل الفريق العامل غير مجد وغير مركز إلى حد كبير؟

نحن نرى أننا لا نزال واقفين عند نقطة البداية منذ وقت طويل نعرض مواقفنا الوطنية. وبعد ثلاث سنوات من إنشاء الفريق العامل، لم ندخل حتى مرحلة المفاوضات. ومع أن هناك كثيرا من المقترحات المهمة، فإنها لم تلق استجابات كافية من الوفود. وحتى الاقتراح الأكثر شمولا، اقتراح إيطاليا، لا يحظى حتى بالتفهم الأساسي من جانب أعضاء لبعض أهم عناصره.

وفي هذا السياق، يقترح وفد أوكرانيا إعادة هيكلة المناقشات في الفريق العامل بحيث تتجه إلى بدء مناقشة شاملة غير متحيزة بشأن كل اقتراح من الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء. ونحن نأمل أن يساعد هذا الخيار في تحديد مزايا وعيوب الاقتراحات على حد سواء وأن يستخدم العناصر البناءة في العمل الإضافي للفريق العامل.

هناك عامل سلبي آخر في مناقشتنا، لا يسعنا إلا أن نذكره، هو المواقف الغامضة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يفضلون غالبا التلميح بدلا من التصريح في كلامهم. وهذا الشك، كما نراه، لا يمكن تفسيره إلا بأنه عدم توفر الرغبة في قبول أي تغيير في الوضع الحالي لمجلس الأمن. وإذا كان هذا هو الحال، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا.

وحتى نعرف على وجه أفضل موقف الدول الخمس من مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه والمسائل ذات الصلة، نود أن نطلب من الأمانة العامة أن تعد ورقة عمل من شأنها أن تعكس المواقف ذات الصلة الخاصة بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بشـــأن جميع المسائل المذكورة آنفا. ونعتقد أن تلك الورقة ستكون مفيدة للغاية لكثيرين منا إن لم يكن لنا جميعا.

لقد ظهرت شواغل خطيرة فيما يتعلق ببعض البيانات بشأن عملية صنع القرار في الفريق العامل المفتوح العضوية. ويعزو البعض عدم تحقيق نتائج ملموسة إلى مبدأ توافق الآراء الذي نطبقه هنا. ووفد أوكرانيا ينتهز هذه الفرصة ليذكر بوضوح أن أية طريقة أخرى لاتخاذ قرار بشأن زيادة أعضاء مجلس الأمن ستترتب عليها أكثر الآثار سلبية، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية المادية، بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة. وإن رفض الدول الأعضاء تأييد إدخال تعديلات على الميثاق، وبالتالي رفض التصديق عليها، يمكن أن يسفر عن آثار سياسية لا يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إن قاعدة توافق الآراء التي فرضناها على أنفسنا تشكل بالنسبة إلى فريقنا ضمانا فعالا ضد أي تطور غير موات للأحداث، وعلى المدى البعيد، ضمانا للحفاظ على منظمتنا باعتبارها أداة صالحة لصيانة السلم والأمن الدوليين.

هل لدينا الإمكانية للتوصل إلى حل وسط؟ لا يساور وفد أوكرانيا أي شك في هذا. وأكبر دليل على هذا مقدم في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية. فللمرة الأولى في ثلاث سنوات، وافقت الدول الأعضاء على جزء هام منه، على الرغم من جميع الخلافات التي لا تزال قائمة.

ونحن نرى أننا ينبغي أن نتحول إلى مبدأ المفاوضات المفهومي الأساسي: إما أن نتفاوض بشأن الهدف ونتوصل إلى اتفاق، أو نتفاوض بشأن المواقف ونجد أنفسنا على طريق مسدود. ويعتقد وفد بلدي أننا ينبغي أن نتخذ قرارات على أساس الخطوة تلو الخطوة، بحيث تسهل كل خطوة اعتماد الخطوة التالية لها.

ونعتقد أن أقل المسائل إثارة للخلاف في هذه المرحلة هي عدد المقاعد في مجلس الأمن الموسع. وباستخدام مبدأ القاسم المشترك الأدنى، يمكن للفريق العامل أن يتخذ قرارا بزيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٢٥ أو ٢٦ عضوا. وقد طرح وفد بلدي هذا الاقتراح خلال عمل فريقنا العامل ويود أن يؤكد مجددا أنه لا يزال مطروحا على طاولة المفاوضات.

وأحد الجوانب الإيجابية لذلك القرار يكمن في إمكانيته لبناء الثقة. فبمجرد تأكد الدول الأعضاء من الوفاء بمصالح جميع المجموعات الإقليمية، فستزداد هذه الدول ميلا، وهي لا تخشى من أن تجري السيطرة عليها، إلى التوصل إلى اتفاق. وفي الوقت نفسه من شأن هذا أن يجعل المفاوضات المقبلة معيارية الاتجاه بشكل أكبر.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أنه ينبغي لأي توسيع لمجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لمجموعة دول أوروبا الشرقية التي زاد عدد أعضائها إلى أكثر من الضعف في السنوات الأخيرة. ونحن نلاحظ بارتياح أن هذه الفكرة وجدت طريقها في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية إلى الجمعية العامة.

وثمة ركن أساسي آخر في عمل الفريق وهو التقيد الصارم والمخلص بالمبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ولهذا فإن وفد بلدي ليس في وسعه تأييد تطبيق المبدأ الهام، مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، على فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فالأعضاء الدائمون الجدد - إذا وجد أي منهم - ينبغي أن يجري اختيارهم على أساس مخصص، كما ينص الميثاق. وبالتالي، فإن أي دولة قادرة على انفراد على الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويحظى ترشيحها بالقبول على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء، يمكن أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن باتباع الإجراءات ذات الصلة.

وفي هذا السياق نعتقد أنه لا تفي بهذه المقاييس إلا ألمانيا واليابان. وأوكرانيا تؤيد رغبة هذين البلدين في اكتساب العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وهذه العملية ينبغي أن يصاحبها زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين، مع المراعاة الواجبة بصفة خاصة، في جملة أمور، للتوزيع الجغرافي العادل.

والهدف من توسيع مجلس الأمن هو تقوية طابعه التمثيلي وزيادة توازنه وجعل عمله أكثر فعالية وشفافية، ومن الواضح أنه ينبغي أن تؤخذ الحقائق الراهنة في الاعتبار على نحو سليم. ومبدأ التوازن لا يسمح لمجموعة واحدة بأن تسيطر على مجموعات أخرى من الدول، كما أنه يشجع الدول على السعي إلى التعاون والاتفاق في حل المشاكل. ونرى أن التوازن في تكوين مجلس الأمن يمكن أن يحقق بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين وبصفة أساسية من البلدان النامية.

وتعتقد أوكرانيا أنه إذا أوجد مقعدان إضافيان لعضوين دائمين في مجلس الأمن فينبغي أن يُزاد عدد الأعضاء غير الدائمين بثمانية أعضاء فيصبح مجموع الأعضاء غير الدائمين ١٨ عضوا. ويمكن أن توزع المقاعد الإضافية للأعضاء غير الدائمين على النحو التالي: أربعة مقاعد للبلدان الآسيوية والأفريقية؛ ومقعدان للمجموعة الإقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ومقعد واحد للمجموعة الإقليمية لبلدان أوروبا الغربية ودول أخرى؛ ومقعد واحد للمجموعة الإقليمية لبلدان أوروبا الشرقية.

وبذلك يمكن أن يُحدد اقتراح أوكرانيا بالصيغة "٢ + ٨". وبهذا الاقتراح يمكن أن نحقق توازنا بزيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس الأمن إلى ١٣. وإذا أبقي على الإجراء الحالي لصنع القرار، فإن الموافقة على أي قرار في المجلس الموسع ستحتاج إلى ١٥ صوتا مؤيدا شريطة ألا يصوت أحد من الأعضاء الدائمين ضد هذا القرار. وبهذه الأصوات الـ ١٣ سيكون للبلدان النامية حق نقض فعال على أساس المجموعة دون التخلي عن حق النقض بوصفه حقا مقصورا على أية دولة واحدة.

وبالنسبة لمركز هذه المقاعد غير الدائمة الجديدة، فإن أوكرانيا تؤيد اقتراحا معروضا قدمته إيطاليا، وفي نفس الوقت يمكن النظر في التعديل التالي بغية مراعاة مصالح البلدان الصغيرة. أولا يمكن أن يعطى للمجموعات الإقليمية الحق في تحديد عدد المقاعد التي يمكن أن تستخدم في التناوب المتواتر، ما عدا مقعدا واحدا يبقى خاضعا لقاعدة التناول العادية كل سنتين. ثانيا، يمكن أن يسمح للمجموعات الإقليمية باستخدام مقاعدها غير الدائمة على أساس التناوب كل سنة، ما عدا مقعدا واحدا يبقى خاضعا لقاعدة التناوب العادية كل سنتين.

وموقف أوكرانيا بشأن مسألة حق النقض معروف تماما. إننا نعتبر وجود حق النقض، في ظل الحقائق السياسية الراهنة، لا مبرر له. وفي إطار الفريق العامل المفتوح العضوية عبر وفدي عن تأييده لفكرة ما سمي "حق النقض المخفف"، وكذلك لفكرة تقييد استخدام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض. ونرى أن هذه التعديلات قد تحد فرص استخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين لمصالحهم الوطنية الخاصة فقط، بما يضر بمصالح المجتمع الدولي في مجموعه. بيد أنه ينبغي للمرء أن يكون واقعيا، فنحن نعلم تماما أن الأعضاء الدائمين وحدهم يمكنهم أن يلغوا حق النقض أو أن يقيدوا، على الأقل، هذا الحق.

وفي هذا السياق نعتقد أن الإتيان بحل سريع لمسألة توسيع مجلس الأمن لتحقيق التوازن في عضويته سيسهم في الحد الطوعي لاستخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين.

وما يسمى بمسائل المجموعة الثانية يشكل جزءا لا غنى عنه في عملية إصلاح مجلس الأمن. ولكننا مقتنعون تمام الاقتناع بأنه ينبغي ألا تؤخذ هذه المسائل رهينة بالمسألة الأساسية، مسألة توسيع المجلس، أو ألا يتوقف البت فيها على الطريقة التي ستحل بها هذه المسألة. ويؤيد وفد بلدي جميع التغيرات التي حدثت في أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته ونعتقد أنه من الضروري تعزيز هذه الإجراءات.

ومن سوء الطالع أن "الحس السليم" كما قال فولتير مرة "لا يسود دائما". وينطبق هذا القول على عمل الفريق العامل. وكثيرا ما نرى أن الحكمة تخلي السبيل أمام الطموحات السياسية، معقدة بالتالي مسألة حيوية لبقاء منظمتنا. ويؤمن وفد بلدي إيمانا قويا أنه إذا أردنا أن نمضي إلى الأمام فعلينا أن نلبي بكرامة المطالب الجديدة والتحديات الجديدة التي تواجه هذه المنظمة وكل دولة من دولها الأعضاء.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): للمرة الرابعة تنظر الجمعية العامة في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وأخشى ألا يكون أي حل فوري وفي متناول اليد. هذه الحقيقة تستدعي إجراء إعادة تقييم عاجلة للأهداف الواردة في القرار ٢٦/٤٨ الذي هو أساس عملية الإصلاح.

وفي هذا العام قررنا أن نكون من أوائل المتكلمين في مناقشة البند ٤٧ من جدول الأعمال، ليس لأن مصالحنا الوطنية المباشرة بيت القصيد ولكن لأن لدى النمسا تقليدا طويل الأمد يتمثل في تأييد وجود أمم متحدة قوية. والمسألة المطروحة أمامنا ترتبط ارتباطا وثيقا برغبتنا في أن نرى منظمة أكثر صحة، منظمة تستعد لمواجهة تحديات القرن المقبل.

وباتخاذ القرار ٢٦/٤٨، سلمت الجمعية العامة بالحاجة إلى استعراض العضوية في مجلس الأمن: أولا، بالنظر إلى

الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما من البلدان النامية؛ وثانيا، بالنظر إلى التغيرات الكبيرة في العلاقات الدولية.

وعند تأسيس الأمم المتحدة، كانت نسبة مجموع الأعضاء فيها إلى مجموع أعضاء مجلس الأمن ١:٦ تقريبا. وبعد التوسع الذي حدث في عام ١٩٦٥، صارت النسبة ١:٨. وقد أدت عملية إنهاء الاستعمار إلى زيادة تلك النسبة إلى ١:١٢. لذلك يبدو جليا أن الزيادة الكبيرة في مجموع أعضاء الأمم المتحدة ينبغي أن تتجلى في تكوين مجلس الأمن، مع مراعاة معيار التمثيل الجغرافي العادل. إلا أن الحاجة إلى وجود مجلس كفء تفرض قيودا عددية. وقد اتفق الفريق العامل بالإجماع على هذين المبدأين.

وفقا للرأي الشائع فإن الهيكل الحاضر لمجلس الأمن لا يعبر عن التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية التي شهدتها العقود الأخيرة. ومجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، لم يعد يمثل عالمية أو تعددية الذين فوضوه، أي أعضاء الجمعية العامة. ويؤدي فقدان الصفة التمثيلية إلى انعدام المشروعية؛ ومن ثم يتطلب بإلحاح إصلاح مجلس الأمن.

ويكن عدد كبير من الدول الأعضاء تقديرا شديدا لمزايا مفهوم التعايش والتعاون بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين بصورته التي تطورت عن مدى العقود الخمسة الماضية. وبينما تحبذ هذه البلدان - ومن بينها النمسا - توسيعا متوازنا ولهاتين الفئتين الموجودتين، يركز آخرون مقترحاتهم الاصلاحية على جملة أمور من بينها ايجاد نموذج معدل للعضوية غير الدائمة.

وإذا أريد النجاح لعملية الاصلاح، لا بد من الخروج من هذا المأزق الذي نعرفه جيدا في مناقشاتنا في الفريق العامل مفتوح العضوية. وإذا أذنتم لي بأن أشير إلى البيان الذي أدلى به توازميلنا ممثل أوكرانيا، سنجد أن ما اقترحه يمكن أن يكون خطوة في هذا الاتجاه. وفي هذه المرحلة، يود وفدي أن يثني ثناء خاصا على السفير فردريك فيلهلم برايتنشتاين سفير فنلندا وعلى السفير أسدا جاياناما سفير تايلند تقديرا لما أبدياه من صبر وجهود لا تكل وهما يؤديان دوريهما كنائبين لرئيس الفريق العامل.

ورغم أهمية المداولات التي أجريت خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، استمرت حالة انعدام التقدم، التي تهدد بتحويل جهودنا الجدية الطموحة إلى "قصة لا تنتهي أبدا". ولقد أعرب عدد كبير من الدول الأعضاء بمناسبة الاجتماع التذكاري العام الذي عقدته الجمعية العامة في السنة الماضية، وكذلك في المناقشة العامة هذه السنة عن التزامه الشديد بتعددية الأطراف وبإيجاد أمم متحدة قوية نابضة بالحياة يمكنها الاسهام في صون السلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين.

ويتعين في نهاية الأمر إتمام عملية الاصلاح الشامل الهادفة إلى إعادة تشكيل المنظمة وإعادة حيويتها وتحديثها وتجهيزها لمواجهة تحديات المستقبل. ولا يمكن أن يكون مجلس الأمن استثناء من ذلك. فإصلاح المجلس عنصر رئيسي من عملية الاصلاح الشاملة. ولذلك دعونا نضاعف جهودنا بحثا عن "اتفاق عام" بشأن اصلاح المجلس حسبما نصت عليه ديباجة القرار ٢٦/٤٨، ودعونا نتوصل إلى المرونة اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ونعتقد أن النقاط التالية يمكن أن تشكل معالم اتفاق عام من هذا القبيل: لدواعي الكفاءة، ينبغي لأي عملية توسيع ألا تزيد المجموع عن ٢٥ عضوا. ولضمان الفعالية، ينبغي للتوسيع أن يراعي تماما واقع عالم اليوم وتعدديته وأن يلبي الحاجة إلى التمثيل الجغرافي العادل.

ويمكن أن يوفر مفهوم العضوية الدائمة المقترنة بعضوية غير دائمة، أو العضوية المنتخبة، الاستمرارية اللازمة في أعمال مجلس الأمن، وأن يوفر تعبيرا مناسبا عن هيكل العلاقات الدولية. ويمكنه أن يكفل عناصر الديمقراطية اللازمة لضمان درجة كافية من الطابع التمثيلي اللازم للمجلس.

ويجب أن تكون معايير اختيار الأعضاء الدائمين الحقائق الواقعة السياسية والاقتصادية، والمشاركة البناءة للمرشحين المحتملين على المستوى الدولي، وقدرتهم واستعدادهم للاسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين على النحو المناسب، وخاصة عن طريق دعم عمليات حفظ السلام. وهي معايير عامة ذات أهمية على المستوى العالمي. كما أن مبدأ التمثيل الجغرافي العادل معيار هام.

أما بالنسبة لانتخاب الأعضاء غير الدائمين - وهو الانتخاب القائم، وأقول ذلك مرة أخرى، على مبدأ التمثيل

الجغرافي - فينبغي أن يستمر تطبيق المعايير الحالية الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من الميثاق.

وأخيرا ينبغي الحد من نطاق حق النقض والحد من استعماله.

إن هدف تحقيق المشروعية والكفاءة لمجلس الأمن لا يتطلب فقط درجة أعلى من التمثيل الذي يوضع في شكل معين، بل يتطلب أيضا زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس وبين غير الأعضاء فيه. ويرحب وفدي بالتحسينات التي أدخلها المجلس في السنتين الماضيتين من أجل زيادة امكانية الحصول على المعلومات ومن بينها الحصول على المعلومات في سياق حفظ الأمم المتحدة للسلام؛ ونطلب إلى جميع الأعضاء الحاليين والمقبلين أن يكفلوا متابعة مناسبة ومستمرة لهذه الخطوات الأولية. ويتعين اعتبار هذه التحسينات نتيجة للمقترحات والمناقشات في إطار الفريق العامل التابع للجمعية العامة.

إن زيادة امكانية الحصول على المعلومات يجب أن تستكمل بتحسينات مماثلة في امكانيات التفاعل ذي الشأن بين أعضاء المجلس وغير أعضائه، وكلما دعت الضرورة، ينبغي الاستماع إلى آراء غير الأعضاء، لا سيما المعنيين مباشرة بالمسائل التي يتناولها المجلس، كما يجب تشجيعهم على الافصاح عن آرائهم. وهنا، مرة أخرى، شهدنا تقدما في السنوات الأخيرة؛ ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

وختاما دعوني أشدد على الأهمية التي توليها النمسا للجهود الهادفة إلى معالجة الاختلال السياسي بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. إذ أن زيادة أهمية الجمعية العامة في عملية صنع القرار في هذه المنظمة عنصر جوهري حاسم في عناصر اصلاح الأمم المتحدة. وهذا الهدف يتطلب متابعته بكل همة ونشاط.

ولهذه الغاية ينبغي تبسيط أعمال الجمعية العامة. ونحن نرحب بالخطوات الأولى المتخذة في هذا الاتجاه بقيادة رئيس الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة: قبل أن أعطي الكلمة إلى المتحدث التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة السابعة عشرة من عصر هذا اليوم.

لا أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

السيد إيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيتولى رئيس الجمعية العامة أيضا رئاسة مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن خلال الدورة الحادية والخمسين. أتمنى له ولنائبي رئيس الفريق العامل السفير فيلهلم برايتنشتاين والسفير آسدا جاياناما حظا طيبا في مهمتهما الصعبة. ويسرنا أن نرى نائبي الرئيس مرة أخرى يتوليان مهمتهما.

دعوني أبدأ كلمتي باستخدام تعبير مجازي. إن قطار اصلاح الأمم المتحدة يقف في محطة الأمم المتحدة المركزية على شاطئ الإيست ريفر منذ أربع سنوات تقريبا منتظرا فحصه واصلاحه. ويقف خارج المحطة في بيت الأمم المتحدة ركاب القطار في انتظار تحرك القطار ليصل بهم إلى الجهات التي يقصدونها المسماة بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الانسان وحماية البيئة. وهم ينتظرون في أماكن تعاني من الصراعات الداخلية، أماكن لا تزال يخيم عليها الفقر أو الافتقار إلى الديمقراطية وحقوق الانسان، أماكن مهددة بالدمار أو بأضرار خطيرة ببيئتهم. وقطار الأمم المتحدة هو القطار الوحيد الموجود في العالم والقادر على الوصول إلى تلك الأماكن.

ويحتاج القطار إلى موظفين أكفاء وإلى محرك قوي يحظى بثقة الدول الأعضاء. ولذلك يجب علينا أن نستعيض عن القاطرة البخارية القديمة التي صنعت عام ١٩٤٥ بمحرك حديث الطراز ينطلق بالقطار إلى الأمام ويمكن في نفس الوقت التحكم فيه بسهولة وتكييفه حسب احتياجات الركاب المنتظرين في شتى المحطات.

أين نقف اليوم في مناقشاتنا؟ كما نتساءل إلى أين سنذهب من هنا؟

فيما يتعلق بتساؤلي الأول، أجيب بأننا - في نظر ألمانيا وبلدان أخرى كثيرة - على استعداد للدخول في مفاوضات محددة حول اصلاح مجلس الأمن. ويتضمن آخر تقرير للفريق العامل وهو بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كل العناصر اللازمة لصفقة الإصلاح وهي ترد فيما يلي:

يتمثل العنصر الأول في تحقيق المزيد من الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن، خصوصا تحسين تدفق المعلومات لغير أعضاء المجلس، والمشاورات مع البلدان المساهمة والتي يحتمل أن تساهم بقوات، ومشاركة غير أعضاء المجلس في مناقشاته. وقد عقدت ألمانيا أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦ اجتماعات احاطة إعلامية مكثفة يوميا بالاضافة إلى عدة جلسات رسمية علنية لمجلس الأمن، مما أتاح الفرصة لحدوث تدفق واسع للمعلومات بين أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء. كما أدلى ببيانين بلد مراقب ومنظمة لها مركز المراقب في المناقشة العامة في مجلس الأمن. وبوصفي رئيسا لإحدى لجان الجزاءات فقد عقدت اجتماعات إحاطة إعلامية عن عمل اللجنة طوال السنة.

ويتمثل العنصر الثاني في توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة. وخلال المناقشة العامة الأخيرة، أشارت دول أعضاء كثيرة إلى ألمانيا بوصفها دولة من المحتمل أن تكون عضوا دائما جديدا. ونحن ممتنون لهذا التأييد، كما أود أن أعرب عن خالص شكري لزميلي من أوكرانيا الذي "تكلم بشكل مباشر" عن هذا الموضوع قبل هنيهة. ولا تزال ألمانيا تؤكد أن الإصلاح ينبغي أن يتيح أيضا العضوية الدائمة للجنوب، وذلك بإعطاء ثلاثة مقاعد لأفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجتمعة. فإذا أضفنا إلى ذلك الأعضاء غير الدائمين الجدد فإن الحجم الاجمالي لعضوية مجلس الأمن في المستقبل ينبغي أن يتراوح بين ٢٣ و ٢٦ عضوا ومن الأفضل أن يكون ٢٤ عضوا. وقد ركزت المناقشات الأخيرة على كيفية تحديد الذين ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على المقاعد الدائمة الجديدة الثلاثة للجنوب. وفي هذا السياق، لاحظنا أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء التي أعربت عن تأييدها لإنشاء مقاعد دائمة جديدة، أشار أيضا إلى الاقتراح الايطالي. وقد يفهم هذا على أنه رغبة في الجمع بين مبدأي التمثيل الاقليمي الدائم والتناوب، الذي يؤدي إلى التناوب الإقليمي للمقاعد الدائمة. وهذا حل ممكن لمشكلة اختيار الأعضاء الدائمين من المناطق الثلاث التي ذكرتها.

ويستلزم العنصر الثالث أن تتكيف اجراءات اتخاذ القرارات مع الحجم والتكوين الجديدين لمجلس أمن موسع وجرى إصلاحه. ويتضمن تقرير الفريق العامل عدة مقترحات بهذا المعنى تستحق عنايتنا واهتمامنا. وموقف ألمانيا بالنسبة لما يسمى بعتبة الاجراءات وحق النقض معروف تماما - غير أنه من الواضح أن نطاق وشكل هذه الاجراءات المتعلقة بصنع القرارات يتوقفان على الدور السياسي لمجلس الأمن الجديد. وعلى ذلك فإن احراز تقدم في هذا المجال لن يتطلب فقط تفكيرا مبدعا ومفاوضات وثيقة بل إنه لن يكون ممكنا إلا بعد حسم جوانب الإصلاح الأخرى.

ويتمثل العنصر الرابع والأخير في اجراء استعراض دوري. وقد اقترح عدد من البلدان اجراء إعادة بحث أو استعراض دوري للتكوين الجديد لمجلس الأمن كجزء من اتفاق شامل. وفي هذا السياق قدمت ألمانيا اقتراحا يتعلق بشرط الاستعراض الدوري (A/50/47، المرفق الرابع عشر)، تفاصيله معروفة تماما للمشاركين. والغرض العام من هذا الاقتراح ذو شقين: أن نضمن تعذر الغاء الزيادة في العضوية والتكوين الجديد للمجلس، وبذلك يتيسر اتخاذ قرار الإصلاح الآن.

وهذا يبين أين نقف اليوم. وتطرح أمامنا الآن عدة مقترحات للإصلاح. إلى أين نذهب من هنا؟

أولا، ينبغي أن نعد مجموعة اصلاحات لمجلس الأمن تستند إلى المقترحات الموجودة الآن. وبعد أن نستبعد المقترحات التي ثبت أنها بعيدة تماما عن الواقعية أو التي لم تستحوذ على أي اهتمام من جانب الأعضاء، تدمج المقترحات المتبقية في مجموعة تدابير للإصلاح يمكن لمجموع الأعضاء التوصل إلى اتفاق عام بشأنها.

وثانيا، لن يكون بالامكان تحقيق التقدم إلا عن طريق مفاوضات سياسية محددة. وفي الوقت الذي سيكون فيه الفريق العامل منخرطا في عمله، ينبغي للأعضاء أن يضعوا نصب أعينهم الولاية الخاصة بالإصلاح وأن يدخلوا في مفاوضات محددة تؤدي للتوصل إلى قرارات. ولا بد من أن تتخذ هذه القرارات طبقا لأحكام ومتطلبات التعديلات المنصوص عليها في الميثاق، وسنعمل جميعا من أجل تحقيق أكبر أغلبية ممكنة، إلا أنه من غير الواقعي أن نتوقع قرارات تقوم على أساس توافق في الآراء بنسبة ١٠٠ في المائة.

وثالثا، ينبغي ألا ننسى مجالات الإصلاح الأخرى. فهناك الحالة المالية للأمم المتحدة، وخطة التنمية، وخطة السلام، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل - وهذه المجالات كلها تقع في صلب جهود الإصلاح الجارية. وتشاطر ألمانيا بلداناً أخرى الرأي في أن عدم تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن

" له تأثير سلبي على المفاوضات المتعلقة بسائر نواحي عمل المنظمة في المستقبل". (A/50/47/Add.1، المرفق الثامن عشر، الفقرة ١)

ورابعا، لقد حان الآن وقت العمل. واسمحوا لي بأن أقتبس الفقرة التالية مما قاله رئيس الجمعية العامة في دورتها الماضية السيد ديوغو فريتاس دو أمارال الذي كان يترأس الفريق العامل أيضا:

"[على] الدول الأعضاء ... أن تنفذ الآن ... ولا يمكن مناقشة المسائل إلى ما لا نهاية له. يجب أن يكون هناك فعل، ويجب أن يكون هناك فعل قريبا". (وثائق الجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٢٨، صفحة ٨)

إن الجمعية العامة بمبدئها القائل إن لكل دولة واحدة صوتا واحدا ستكون لها الكلمة النهائية فيما يتعلق بتكوين وشفافية وفعالية قطار الأمم المتحدة المتجه إلى القرن الحادي والعشرين وكذلك بالنسبة للجهات التي سيقصدها القطار ولجدول مواعيده.

لقد انتظر الركاب وقتا طويلا بما فيه الكفاية.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بشكر السفيرين بريتنشتاين وجاياناما على توليهما باقتدار نيابة الرئاسة خلال العام الماضي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. وبطلب تسجيل تقديرنا للريادة التي أبداها الأستاذ فريتاس دو أمارال، بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. ونحن مقتنعون أن رئيسنا الحالي، السفير غزالي اسماعيل، سيسهم بديناميته ووضوح فكره المشهود بهما في عملنا المستقبلي.

ولا يزال الفريق العامل يلهم مناقشات حامية ويحفز على التفكير العميق في مسألة لها أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل المنظمة. إن تقرير الفريق العامل إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين يمكن وصفه بأنه موجز مُرض لنشاطاته في الآونة الأخيرة، وإن يكن قد تجاوز - وهو أمر مفهوم إذا ما أخذت في الاعتبار قاعدة توافق الآراء عن ذكر تفاصيل هامة - كما أنه لا يعكس بعض الاتجاهات. بيد أن هذا التقرير هو، مع ذلك، أداة مفيدة للتمكين من السير قدما بالعمل، نحو وضع مخطط يلقى قبولا واسعا لإصلاح عادل لمجلس الأمن.

وكما ذكر وزير العلاقات الخارجية البرازيلي، السيد لويس فليبي لامبريا، في المناقشة العامة:

"... هناك توافق آراء عام فعلي على أن مجلس الأمن يجب توسيعه للسماح بمشاركة أكبر من جانب البلدان ذات القدرة على العمل على نطاق عالمي وذات الرغبة في تحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك. ويجب أن نحدد الآن طريقا لهذه العملية. ونتيجة ذلك أساسية لتعزيز الأمم المتحدة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤، ص ٥)

وفي الوقت نفسه نشاطر كثيرين الشعور بخيبة الأمل إزاء عدم مقدرة الجمعية العامة أن تذهب إلى أبعد مما فعلت خلال دورتها الخمسين، في التهيئة لإصلاح مجلس الأمن. إن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تواجه المستقبل بثقة ما دام تشكيل الهيئة، التي تقع عليها في المقام الأول مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين، لم يجعل عادلا وذا صفة تمثيلية.

وقد أشير هنا إلى أن الميثاق لا يتحدث عن التوزيع الجغرافي العادل عند تناوله مسألة الأعضاء الدائمين. غير أننا إذا ما نظرنا في عمل من كتبوا الميثاق في ١٨٤٥، لا بد أن نستخلص أنه كان أيضا في بالهم فكرة التوزيع الجغرافي العادل. وحيث أن معظم أفريقيا كان في ذلك الوقت لا يزال تحت الحكم الاستعماري، فإن أمريكا اللاتينية هي الإقليم الوحيد الذي استُبعد - وذلك نتيجة لواقع محدد قد أشير إليه في مناسبة أخرى.

من واجبنا أن نحترس من المخاطر الكامنة في عدم اتخاذ أي تدبير. ولكن يجب أيضا أن نكون أشد حرصا على ألا نرتكب خطأ اعتبار الحاجة إلى التمثيل العادل في مجلس أمن موسع متمثلة في تطبيق مجرد أشكال للتوسع لن تجعل من مجلس الأمن عادلا ولا ذا صفة تمثيلية، بل قد تؤدي، بدلا من أن تقربنا من تلك الأهداف، إلى توجيهنا في الاتجاه المضاد.

وتوصل الفريق العامل فعلا إلى الاستنتاج بأنه:

"... في حالة الاتفاق على زيادة العضوية الدائمة، فإن الزيادة بإضافة بلدان صناعية فقط

ستعتبر، على نطاق واسع، غير مقبولة" (A/50/47، الفقرة ٢٦)

بيد أنه، على الرغم من إمكان اعتبار هذا الاستنتاج علامة حميدة من علامات الحكمة، فإن أفكارا أخرى لا تزال كامنة بعيدة عن الأضواء - بل أحيانا في المقدمة - ولها، وإن تكن مستترة، نفس الأثر العملي، أثر مفاقمة الاختلال القائم.

إن المناقشات المطولة في الفريق العامل قد كشفت عن العيوب الموجودة في المقترحات التي مؤداها إيجاد عملية إقليمية لاختيار الأعضاء الدائمين من بعض الدوائر، بينما تعفي تلك المقترحات بلدين من البلدان الصناعية من الخضوع لنفس إجراءات الاختيار. وما جرى من محاولة تبرير هذه الأفكار يظل أمرا غير مقنع. فيقال، مثلا، أنه يبدو أن هناك افتقارا إلى الاتفاق بين ثلاث مناطق فيما يتعلق بمن ينبغي أن يشغل المقاعد الدائمة المقابلة لها. ولا يقال شيء عن الوضع الإقليمي للبلدين المصنعين الخاصين، بينما توجد بالذات في الصُقعين الخاصين بهما من أصقاع العالم معارضة من أقوى المعارضات لفكرة العضوية الدائمة.

وفي رأينا أن مفهوم "التمثيل العادل" يشمل، يقينا، فكرة التمثيل الجغرافي أو الإقليمي العادل. غير أن هذا المفهوم له أيضا مدلولات أخرى. ذلك أن هيئة لها مثل هذا التشكيل المحدود والسلطات البعيدة المدى، كمجلس الأمن، ينبغي أن ينظر إليها كهيئة مشروعة، وكي يتحقق ذلك يجب أن تضم تلك الهيئة، كأعضاء دائمين، عينة من الدول الأعضاء تعتبر اعتبارا واسعا ممثلة لوجهات نظر مختلفة.

ونحن نعتقد أن العنصر الإقليمي ينبغي أن يراعى في أي خطة للإصلاح، ولكن يجب ألا يكون ذريعة لمنافاة العدل منذ بدء عملية الإصلاح، مما يجافي التفويض الصادر إلينا. إن التطبيق الانتقائي لإجراءات إقليمية لتبين من ينبغي أن يكونوا أعضاء دائمين جددا، وهو التطبيق الذي أشرت إليه منذ لحظة، هو مثل ينطبق على الحالة.

ومن الناحية المنطقية قد يكون لما يسمى المقعد الإقليمي الدائم - سواء أكان في صورته الدوارة أو بأي شكل آخر - قد يكون له معنى تطبيقي في أنحاء من العالم تقدم فيها الاندماج تقدما محسوسا في ميداني السياسة الخارجية والدفاع. بيد أنه إذا كانت المنطقة من العالم، التي يحدث فيها ذلك فعلا، لا تشعر أنها مستعدة لأن تشغل لنفسها المقعد الإقليمي الدائم، يكون من المشكوك فيه وجود أساس مشروع لتشجيع آخرين على شغل ذلك المقعد.

ويضاف إلى ذلك أنه ينبغي الحرص على عدم الخلط بين التجمعات الإقليمية غير الرسمية لمنظومة الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية في مجال الشؤون الدولية. ولا ننس أن وضع سياسة خارجية أو أمنية مشتركة إنما لا يتأتى، إذا كتب له أن يتأتى أصلا، إلا كمرحلة من المراحل الأخيرة في أي عملية من عمليات الاندماج الإقليمي. ولعلنا سوف نمضي إلى عالم يسوده التشارك بين الأقاليم، ينطوي على مستوى من التفاهم بين الحكومات والشعوب في المستقبل أعلى مما هو الآن؛ وهذا أمر مرغوب فيه على وجه اليقين. ولكن إذا - ومتى حدث ذلك فإن إعادة النظر في قاعدة التمثيل في مجلس الأمن ستكون أمرا سويا. أما بالنسبة للوقت الحاضر، فالحقيقة هي أننا لا نزال نعيش ونعمل في عالم يسوده التشارك بين الدول - على الأقل بقدر ما يتعلق الأمر بالتعاون في سبيل حفظ السلم والأمن. والأعضاء الدائمون الحاليون في مجلس الأمن لم تصدر عنهم أية اشارة تدل على أنهم يفكرون تفكيرا مغايرا لذلك.

ومن المتعذر مناقشة تقرير العام الماضي دون إيلاء المراعاة اللازمة للتأييد الواسع الذي أعرب عنه الفريق العامل للمقترحات الرامية إلى الحد من مدى حق النقض واستعماله. ونحن نتعاطف مع الكثير من تلك المقترحات، وعلى الأخص مع المقترحات التي قدمتها بلدان حركة عدم الانحياز، ومع المقترحات الهامة من وفدي أوروغواي والمكسيك، المشار إليها في الفقرة ٣١ من الوثيقة A/50/47. وفي الوقت نفسه نعترف بأن تلك المقترحات قد لاقت بعض المقاومة، خصوصا من جانب الأعضاء الدائمين الحاليين.

وفي مناقشات الفريق العامل، لمحت إلى فكرة أعتقد أنها قد تساعد على تثبيط اللجوء إلى حق النقض دون الانتقاص من الحقوق الراهنة للأعضاء الدائمين. من شأن تلك الفكرة السماح للأعضاء الدائمين أن يصوتوا تصويتا سلبيا بالطريقة نفسها التي يصوت بها الأعضاء غير الدائمين تصويتا سلبيا: أي دون سد الطريق أمام البت في الموضوعات. فلو أعطي الأعضاء الدائمون في المجلس مثل تلك الإمكانية، لو فرت إمكانيات جديدة لضبط النفس،

ليس عن طريق الحد من امتيازات الأعضاء الدائمين، بل بإعطائهم خيارا إضافيا لا يتمتعون به، بمعنى الكلمة وسوف يظل لهم حق التصويت تأييدا لقرار أو الامتناع عن التصويت بشأنه، أو ضده. ولكن بالإضافة إلى ذلك، سيكون من حقهم أن يصوتوا ضد القرار دون أن ينقضوه، بنفس الطريقة التي تصرف بها الأعضاء غير الدائمين على مدى أكثر من ٥٠ عاما. وسيكون الوضع مماثلا، بالنسبة لشخص اعتاد أن يتجول في المدينة في سيارة خاصة وثيرة، يقودها سائق، للسماح لذلك الشخص باستعمال وسائل النقل العام. لا يمكن أن يسبب ذلك أي أذى، بل سيكون له على الأرجح بعض العواقب البناءة.

ومن المؤكد أن هذه الفكرة ليست بمثابة حل شامل ولا تعالج جميع الشواغل، غير أنها قد تكون جديرة بالنظر فيها.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي يعد بالنسبة لوفدي، ولكثير من الوفود الأخرى المنخرطة في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية، مسألة ذات أولوية. فإذا كان لمجلس الأمن أن يقوم بتشكيل نظام عالمي سلمي قادر على توقير مبادئ الميثاق، فلا بد أن تعتبر قراراته سليمة من الناحية القانونية وحكيمة من الناحية السياسية. ويجب أن يلبي عمله المعايير المطلوبة بشأن الخضوع للمساءلة المتوقع من المؤسسات الحكومية في النظم الديمقراطية. إن المسؤوليات العالمية المنوطة بأعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين لا يمكن أن تخضع لضيق الأفق.

وتسري تلك الاعتبارات على جميع أنشطة المجلس، إلا أنها تكتسب أهمية أكبر بالنسبة للإذن باتخاذ تدابير قسرية، حتى ولو لم ينطو ذلك على استخدام القوة. إن الطابع السياسي لعمل المجلس لا يخوله أن يتهاون في معالجة الاعتبارات ذات الطابع القانوني. ولا يمكن للحاجة إلى القيام بعمل عاجل أن تسوغ الارتجال المطرد. وربما يكون الوقت قد حان للقيام بتقييم انتقادي لأعمال المجلس منذ نهاية الحرب الباردة ابتغاء تحديد الحالات التي لم تساهم فيها القرارات في المحافظة على مصداقية الأمم المتحدة، علاوة على النظر في النهوج البديلة التي لا تستطيع أن تحافظ فقط على صورة المنظمة كوسيط محايد من أجل السلام، وإنما تعمل على تعزيزها إن أمكن. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار المناقشات المشابهة لتلك التي دارت في الجمعية العامة حول ملحق لخطة للسلام، ممارسة صحية يتعين مواصلة العمل على تنشيطها.

وقد قدم رئيس محكمة العدل الدولية، القاضي محمد بجاوي، مساهمة هامة في هذا الصدد في كتابه المسمى "النظام العالمي الجديد ومجلس الأمن: اختبار مشروعية أعماله". ونحن نتفق على وجه الخصوص مع توصياته بشأن نشاط المجلس في المستقبل، حيث يقول:

"وتتمثل المهمة في إخضاع استخدام القوة لانضباط متزايد الصرامة، وتأكيد وتنمية المبادئ التي تعزز الالتجاء العادل إلى هذا الاستخدام، والقضاء على الممارسات التي تنحرف به، وصبغ هذا الالتجاء بالاحترام والإقرار الذي يبعث عليهما حتما عندما يستخدم في تأسيس النظام على العدل". (The New World Order and the Security Council: Testing the Legality of its Acts, Martinus Nijhoff Publishers, (1995, Page 6

إننا في حاجة إلى منظمة ذات بنيان مؤسسي متوازن ومتين. والعلاقة ما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن المعاد تشكيله والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنشط تتسم بأهمية أساسية بعد أن أصبحنا على وعي متزايد بالروابط المتبادلة، والمعززة لبعضها البعض، التي تقوم فيما بين السلم والتنمية والديمقراطية بأوجهها كافة. كما أن محكمة العدل الدولية جزء جوهري من صرحنا. وهناك عدد من المسائل المتعلقة بالسلم والأمن التي لا تليق بأن تدخل على وجه الحصر ضمن نطاق اختصاصات مجلس الأمن. ومن الممكن أن تعالج في مكان آخر أو بالتعاون مع أجهزة أخرى. وينبغي أن تكون الجمعية العامة على صلة وثيقة، على وجه الخصوص، بأنشطة المجلس. وإنني اقترح، كخطوة بسيطة في هذا الاتجاه، أن يدعى رئيس الجمعية العامة إلى المشاركة في حفل الغداء الشهري الذي يقيمه رئيس مجلس الأمن للممثلين الدائمين لأعضاء المجلس، جنبا إلى جنب مع الأمين العام.

وقد كتب السيد بول كندي المؤرخ البريطاني الذي يعمل في جامعة ييل، في مقال نشره في الشهر الماضي، تعليقا قال فيه:

"إن نهاية الحرب الباردة جعلت الأمور السياسية العالمية غريبة ومشوشة ويصعب تقييمها".

غير أنه دفع أيضا بحجج أن التحديات التي تواجه العالم اليوم ليست أكبر في حقيقة الأمر من تلك التي كانت تواجه زعماء العالم في حالة الفوضى التي عمّت في

١٩٤٥. وقد خلص إلى أن العالم في حاجة إلى زعامة، وأنه ينبغي أن يكون لدى الزعماء العالميين بعد النظر اللازم لإضفاء الطابع التمثيلي على مجلس الأمن. إن مقالته تزودنا بحافز اضافي آخر لمواصلة المشاركة بنشاط في تعزيز التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته، باعتبار ذلك عنصرا لا غنى عنه في الجهود المبذولة لتوطيد تعددية الأطراف ضمن مسعانا الأكبر لبناء أمم متحدة قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد فوتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ باستعراض موجز لما انتهينا إليه بعد ثلاث سنوات من المداولات حول مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن. بادئ ذي بدء، لن يكون ثمة حل ارتجالي متسرع. إن الجميع، بما في ذلك المستفيدون المحتملون من ذلك، يوافقون على أن الحل السريع لحسم الأمر ليس له مستقبل. وفيما يتعلق باقتراح "٢ + ٣"، فإن من الصعوبة البالغة، إن لم يكن من قبيل الاستحالة، اختيار بلد أفريقي واحد، وبلد آسيوي واحد، وبلد واحد من أمريكا اللاتينية أو البحر الكاريبي، لشغل مقعد دائم. وعلاوة على ذلك، سبق لأحد الأعضاء الدائمين أن أوضح بجلاء أنه سيحول دون أي تعديل للميثاق يمنح حق النقض للبلدان النامية.

وذلك يخلف لنا ثلاثة خيارات رئيسية: الأول، "صيغة ٢ + ٣ للتناوب الإقليمي للمقاعد الدائمة" وتفرعاته؛ والثاني، الاقتراح الإيطالي بإنشاء ١٠ مقاعد غير دائمة جديدة من أجل تناوب أكثر تواترا بين ٣٠ بلدا تنتقيها الجمعية العامة؛ والثالث، الموقف الاحتياطي الذي اتخذته حركة عدم الانحياز بالمطالبة بزيادة المقاعد غير الدائمة فقط، في الوقت الحالي، في حالة عدم التوصل إلى الاتفاق بشأن فئات العضوية الأخرى. ودعونا ننظر في تلك الخيارات واحدا واحدا.

لقد واجهت الصيغة الأولى، "٢ + ٣ للتناوب الإقليمي للمقاعد الدائمة" بعض المعارضة الحماسية عندما نوقشت في الربيع الماضي في الفريق العامل المفتوح العضوية. إذ نعتها بعض الممثلين بأنها حل سريع لحسم الأمر من الباب الخلفي. وهي تبدو بالنسبة لي كحصان طروادة: فإذا ما فتحناه فسيقفز منه فجأة عضوان دائمان جديدان، ألمانيا واليابان. كما أن زميلنا البرازيلي، الذي تكلم قبلي، أعاد إلينا احساسنا المنطقي حيال هذه النقطة بالذات عندما ذكرنا بأننا الأمم المتحدة وليس "الأقاليم المتحدة".

وكنا قد ظننا أن الشمس غربت على هذا الاقتراح، إلا أنه، لدواعي دهشتنا، عاد إلى البروز في شهر أيلول/سبتمبر الماضي في شكل مشروع قرار عمم في عاصمة آسيوية وعبر أروقة الأمم المتحدة. وتتضمن النسخة الأخيرة هذه اشتراطا بأن الأمر سيترك للقارات الثلاث، أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كي تقرر مدى تكرار وكثرة الاستفادة من هذا التناوب الإقليمي على المقاعد الدائمة وأي البلدان من كل منها سيشغل تلك المقاعد. والحقيقة أن هذا النص سيمنح مقاعد دائمة على الفور لبلدين صناعيين كبيرين. أما القارات المنقوصة التمثيل فسيدفع بها إلى نزاع متشابك لا نهاية له حول معايير وانساق الانتفاع من المقاعد المخصصة لها - على الورق لا غير بطبيعة الحال.

وأقول بصراحة إننا لا نرى كيف يمكن أن تكون هذه الخطة مقبولة. ولا يوجد أحد، وأكرر لا يوجد أحد يبلغ من السذاجة حد القبول بحل توفيقي يعطي مزايا فورية لبلدين ومجرد ائتمان طويل الأجل للبلدان المناظرة. ثم إن إقرار التناوب الإقليمي على المقاعد الدائمة يفضي، كما ذكر قبل قليل، إلى تطبيق معيارين مزدوجين في الأمم المتحدة. المعيار الأول يضر بمجموعتين اقليميتين هما مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ومجموعة دول أوروبا الشرقية اللتين تستبعدان من التناوب. والمعيار المزدوج الثاني يضر بنا جميعا لأن التفوق العالمي الافتراضي لبلدان معينة سيعتبر أمرا مسلما به. ولكن أين نضع الخط الفاصل بين بلدان تعتبر دولا اقتصادية عالمية كبرى والبلدان التي لا تعتبر كذلك؟

ولننظر إلى حقيقة أخرى من حقائق الحياة. إن حق النقض لن يمنح "لدولتين عالميتين" عينتا نفسيهما، ما لم يمنح في الوقت نفسه للبلدان النامية - وتلك كما قلت من قبل إمكانية عقد أحد الأعضاء الدائمين العزم على الحيلولة دونها. ولذا فلو ساد هذا السيناريو فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستقسم إلى أربع فئات: الفئة ألف وتضم الأعضاء الخمسة الدائمين حاليا، أصحاب حق النقض؛ والفئة باء وتضم العضوين الدائمين الجديدين المانيا واليابان ولكن من غير حق النقض، على الأقل في الوقت الحاضر؛ والفئة جيم وتضم عددا من البلدان، رهنا بالعدد الذي يختار في النهاية من بين القارات النامية الثلاث، وهي أيضا محرومة من حق النقض، بطبيعة الحال،

وتشغل، بالتناوب، المقاعد الإقليمية الدائمة الثلاثة. وقد لا تخضع لمحك الانتخابات الديمقراطية؛ والفئة دال - وتشمل بقية بلداننا جميعها والتي ستضطر إلى مواصلة التنافس المرير على المقاعد غير الدائمة، التي سيزاد عددها زيادة طفيفة. وأنا أشير هنا إلى ١٦٥ أو ١٧٠ بلدا كبيرا وصغيرا من المسهمين في الميزانية بنصيب كبير أو صغير، ومن المشاركين بفعالية وغير المشاركين في عمليات حفظ السلام، وهكذا دواليك. وكما قلت فإن الأمم المتحدة ستنتهي إلى أربع فئات من العضوية. فأي نوع من المساواة هذا؟

لقد لاحظ كثيرون منا أن تعبير "التناوب الدائم"، من ناحية دلالات الألفاظ، تعبير متناقض. فإذا كان المقعد دائما فإنه لا يتناوب. وإذا كان متناوبا فإنه لا يكون دائما. ومع ذلك روج واضعو هذا الاصطلاح له بأنه "الغموض البناء". أما بالنسبة لنا فيعني، مع كل الاحترام الواجب "الغموض الهدام". لأنه يهدم الديمقراطية بانتهاكه لمبدأ المساواة في السيادة المتجسد في الميثاق. وهو يهدم العدالة بجعله مجلس الأمن أكثر تمثيلا للنخبة مما هو عليه الآن؛ وهو يعطل إحدى السلطات الأساسية للجمعية العامة: وهي حقها في أن تنتخب ديمقراطيا، بالاقتراع السري وبأغلبية الثلثين ما لا يقل عن ثلثي أعضاء مجلس الأمن، أي ١٠ من بين العضوية الحالية وهي ١٥.

فلنتعلم دروس التاريخ؛ إن انهيار عصبة الأمم بدأ في عام ١٩٢٦ وجزئيا على الأقل، بزيادة في عدد أعضائها الدائمين.

وأنتقل الآن إلى الخيار الثاني - وهو الاقتراح الإيطالي - وأود أولا أن أتوجه مخلصا بالشكر إلى البلدان التي أبدت اهتمامها أو تأييدها. ومما أثلج صدورنا تزايد الزخم المتجمع وراء اقتراحنا. فخلال المناقشة العامة الأخيرة نوه ٢٩ بلدا صراحة بالاقتراح الإيطالي والكثير منها لأول مرة. ويعادل هذا الرقم عدد الوفود التي تكلمت عن منح مقعدين دائمين لألمانيا واليابان. وخلاصة القول إنه منذ بداية ممارسة إصلاح مجلس الأمن أيد ٧٧ بلدا، وأكرر ٧٧ بلدا، الصيغة الإيطالية علنا أو أبدت اهتمامها بها في حد ذاتها أو كموقف احتياطي.

والاقتراح الإيطالي يعالج التغييرين الرئيسيين اللذين يشهدهما المسرح الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ويوفق بينهما وهما: ظهور مجموعة بلدان ذات قدرات اقتصادية وسياسية كبيرة، ومن بينها إيطاليا التي ستصبح بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ خامس أكبر المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة، وظهور البلدان النامية التي أصبحت أكثر عددا وأهمية اليوم مما كانت عليه في عام ١٩٦٥ عند توسيع عضوية مجلس الأمن.

صحيح أنه جرى على مدى ٥٠ عاما مضت انتخاب عدة بلدان متوسطة أو كبيرة الحجم لعضوية مجلس الأمن لمرات أكثر من غيرها. وصحيح أيضا أن ٧٧ بلدا من بينها بعض الأعضاء المؤسسين لم تنتخب على الإطلاق لعضوية المجلس بينما لم ينتخب ٤٤ بلدا سوى مرة واحدة؛ وبعبارة أخرى فإنه بالنسبة لثلثي العضوية العامة كانت عضوية مجلس الأمن مسدودة أمامها تماما أو محددة بشدة. وفي إطار الاقتراح الإيطالي تصبح أمام هذه الدول فرصة أكبر كثيرا لأن تنتخب لعضوية مجلس الأمن لأنها ستحمى من منافسة "الإخوة الكبار" في مجموعاتها الإقليمية. أما بالنسبة للبلدان المتوسطة والكبيرة الحجم التي تأجج سباقها من أجل الحصول على المقاعد، كما شهدنا في الأسبوع المنصرم، وأدى إلى الشقاق مع مرور السنين، فإن اقتراحنا يرمي إلى زيادة الوئام وتقليل المرارة في الانتخابات.

أخيرا وليس آخرا، يستهدف المقترح الإيطالي تعزيز دور الجمعية العامة، التي هي أساس منظمتنا ويجب أن تظل كذلك. وبما أن جميع الأعضاء غير الدائمين سواء كانوا يتناوبون بشكل متكرر أو منتظم، سيتعين عليهم الترشيح لانتخابات ديمقراطية، فإن سلطة الجمعية العامة داخل منظومة الأمم المتحدة ستصان بل وستتعزز.

وفيما يتعلق بأثر إصلاح مجلس الأمن على الحالة المالية، فإننا سمعنا مرارا وتكرارا أن المكافأة على منح مقعدين دائمين لدولتين اقتصاديتين كبريين سيعني تدفقا نقديا جديدا يصب في صناديق الأمم المتحدة. إلا أن الحالة المالية يمكن أن تتحسن أيضا عن طريق الاقتراح الإيطالي، وليس بالثمن الباهظ المتمثل في منح دولتين مقعدين دائمين لا يمكن الغاؤهما.

لننظر في تمويل عمليات حفظ السلم. إن الأعضاء الدائمين يدفعون حاليا لأنشطة حفظ السلام نفس الحصة التي يدفعونها للميزانية العادية، علاوة على مبلغ إضافي يبلغ ٢٠ في المائة تقريبا. والحجة التي سيقت تأييدا لمنح مقعدين دائمين لألمانيا واليابان هي أن تسديدهما لهذا المبلغ الإضافي سيزيد من الموارد المتاحة لميزانية حفظ

السلام. إلا أن المقترح الإيطالي يتمتع بميزة ملحوظة في هذا المجال. فهو سيوزع العبء بين عدد أكبر من البلدان - ٣٠ بلدا بدلا من بلدين - إذ أن الدول التي تتناوب على نحو أكثر تواترا ستدفع أيضا مبلغا إضافيا مقداره ١٠ في المائة، أي نصف النسبة التي يدفعها الأعضاء الدائمون. وهذا من شأنه أن يخفض من اعتماد المنظمة على إسهامات ونزوات بلدين أو ثلاثة بلدان، وسيساعد في خفض اسهامات البلدان الأقل نموا. ويمكن أن يؤدي هذا في المدى الطويل إلى إعادة تقييم المبلغ الإضافي الذي يدفعه الأعضاء الدائمون.

والمقترح الثالث المعروض على الطاولة هو الموقف الاحتياطي لحركة عدم الانحياز والذي ينص على أنه:

"ينبغي أن يقتصر التوسيع في الوقت الراهن على فئة العضوية غير الدائمة، إذا لم يتحقق اتفاق بشأن فئات العضوية الأخرى". (A/49/965، المرفق ٩، الفقرة ٥)

ويقتفي هذا المقترح أثر المقترح الأول، ولحد الآن فإن الإصلاح الوحيد الناجح لمجلس الأمن كان في ١٩٦٥، عندما أضيفت أربعة مقاعد غير دائمة، ولدي سؤال بسيط جدا: إذا نجح الإصلاح آنئذ، فلماذا لا ينجح الآن؟

ونتائج التصويت التي ظهرت مؤخرا أدت إلى التفكير بأن حركة بلدان عدم الانحياز أخذت تفقد وحدتها التقليدية وقوتها. وفي رأيي أن هذا سوء تقدير خطير. وأولئك الذين وجهت إليهم الدعوة لحضور مؤتمر كارتخينا رأوا بأم أعينهم التضامن المثير للإعجاب بين بلدان حركة عدم الانحياز بشأن مسائل عامة ومحددة. وإن موقف التراجع لحركة بلدان عدم الانحياز لتوسيع مجلس الأمن يمكن أن يعول على دعم قاعدة واسعة: أي ١١٣ عضوا في الجمعية العامة، أو ما يقرب من الأغلبية المطلوبة بالضبط للموافقة على اقتراح بتعديل ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال ايطاليا مقتنعة بنجاعة مقترحها؛ ولكننا على استعداد، كما قال وزير الخارجية لامبرتو ديني أمام الجمعية العامة قبل شهر، لقبول صيغة أخرى تتسق والمبادئ الأساسية لمقترحنا، وهي مبادئ الديمقراطية والتمثيل الجغرافي المنصف، والفعالية والكفاءة والشفافية. ولا نزال نعارض بحزم منح مقاعد دائمة جديدة بأية طريقة أو شكل أو أسلوب.

وإن موقف حركة بلدان عدم الانحياز يتقوى بنفس الروح مثل المقترح الإيطالي، ويسلك طريقا مماثلا. وقد يمثل خطوة أولى نحو التوصل إلى حلول في المستقبل، بينما يوفر في الحال مقاعد اختيارية إضافية، يمكن لنا جميعا أن نتنافس عليها بحرية. وينبغي تخصيص المقاعد الجديدة لكل مجموعة إقليمية. وينبغي ألا يكون من الصعب التوصل إلى الاتفاق بشأن العدد الرقيق، إذ أننا جميعا نريد مجلس أمن يدير أعماله بسهولة وفعالية وكفاءة.

وفيما يتعلق بإجراءات التعديل، يتعين علينا ببساطة أن نتبع خطوات التوسيع التي اتخذت في ١٩٦٣، عندما تعين إجراء تعديلين صغيرين فقط للميثاق: أحدهما يتعلق بعدد المقاعد غير الدائمة، والآخر بشأن الأغلبية الجديدة المطلوبة لاعتماد القرارات.

وبعد ثلاث سنوات من العمل المكثف، ربما يلحق عجزنا عن التوصل إلى الاتفاق بشأن توسيع مجلس الأمن الضرر بصورة منظمتنا، ويحدث هذا في وقت تتعرض فيه الأمم المتحدة للنقد، إلا أننا ببساطة لا يمكننا أن نقبل الوضع القائم وينبغي ألا نقبله. ولهذا يجب علينا أن نبدأ باحترام تام لمبادئ الانفتاح والشفافية. وإن أفضل ضمانة لنجاحنا في هذا الجهد، هي أولا وقبل كل شيء موضوعية وحيدة رئيسنا الجديد، السيد غزالي اسماعيل وكذلك تصميمه وخبرته.

إن الطريق الذي نسير عليه يتفرع إلى طريقين. طريق يقودنا إلى مقاعد دائمة، والآخر يقودنا إلى مقاعد جديدة تشغل بالانتخابات. طريق يعود بنا إلى مزيد من التمييز وحكم النخبة والجور. والآخر يأخذنا قدما إلى مزيد من الديمقراطية والتشارك والعدالة. والأمر يعود إلينا، وإلينا وحدنا، لأن نقرر؛ ولكن سواء راقنا ذلك أم لا، فإن المستقبل يخط حتى في هذه اللحظة طريقا يجب علينا أن نسير فيه. وقبل ١٥٠ سنة كتب العالم السياسي العظيم، الكسيس دي توكفيل، بأن الديمقراطية التي تغلق الماضي دوننا، تفتح أبواب المستقبل أمامنا.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات الأخيرة عملت الجمعية العامة من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بحماس متجدد لتغيير بنية مجلس أمن شكلا ومضمونا. وإن تحدي التغيير يجب مواجهته رغم أن الحل الشامل لم يعثر عليه حتى

الآن. وهذه الدورة حاسمة في جهودنا المشتركة لإيجاد الحل.

وبعد ثلاث سنوات من المداولات المكثفة، لم يحرز تقدم ملموس. بيد أنه يجب الاحتفاظ بالزخم العالمي من أجل الإصلاح وتعزيزه. ولهذا تستحق الجهود الدؤوبة للرؤساء المتعاقبين للفريق العامل المفتوح باب العضوية في ذلك الوقت ونوابهم تقديرنا الكامل.

وهناك اعتراف عالمي، يظهر داخل الجمعية وخارجها، بأن عضوية مجلس الأمن يجب توسيعها ويجب تعديل أساليب عمله وتغييرها، بما في ذلك استخدام حق النقض. والتخلف عن القيام بالمطلوب سيؤدي إلى تقويض شرعية مجلس الأمن وفاعليته. ولم يعد في الإمكان النظر إلى المجلس من خلال عدسات انتصارات الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن تجاهل كون المجلس اليوم مسؤولا أمام ١٨٥ دولة عضوا وليس ٥١، كما كان الحال عند إنشاء المنظمة.

ويجب أن يأخذ التوسيع بعين الاعتبار المصالح المشروعة للدول الأعضاء، ولا سيما الدول المحرومة، والمجلس لا يمكن أن يظل أو أن يصبح الملاذ الأمين الدائم للأغنياء والأقوياء وحدهم.

وترى ماليزيا أن التوسيع يجب أن يحدث في فئتي العضوية في المجلس كلتيهما، الدائمة وغير الدائمة. لقد نادت ماليزيا ومعها عدة بلدان أخرى بمفهوم التمثيل الإقليمي الدائم، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لدور الإقليمية في العلاقات بين الدول، ناهيك عن الاعتراف بها في الميثاق ذاته. واسمحوا لي بأن أكرر هنا القول بأن ذلك المفهوم يحاول أن يعكس الواقع الراهن وأن يستفيد من التطورات المتلاحقة المختلفة التي ساعدت على دعم الثقة فيما بين بلدان الأقاليم. وعلاوة على ذلك نما دور الإقليمية وترعرع في ميادين السلم والأمن والتنمية على صعيد العالم. ويجب أن يصبح التمثيل الدائم لأية منطقة في مجلس الأمن، القائم على آلية يستحدثها ويتفق عليها أعضاء تلك المنطقة بنفسهم، بديلا لما هو أساسا نموذج لسياسات الدول العظمى في القرن التاسع عشر ذلك النموذج الذي حدد الهيكل والتكوين الحاليين لمجلس الأمن.

والتمثيل الإقليمي، كبديل عن استمرار الجمود في طريق مسدود دون أن يبدو أي حل في الأفق، يوفر نموذجا عمليا للهيكل المقبل لمجلس الأمن قابلا للبقاء. ويسعى المفهوم أساسا لمواجهة الحاجة إلى التمثيل الجغرافي المتوازن والمنصف حيث تخصص مقاعد دائمة لكل من المناطق النامية الثلاث أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وليس للبلدان فرادى. وبموجب ذلك المفهوم تعتبر البلدان المصنعة منطقة معرفة. وسيمارس الممثلون الإقليميون، الذين تختارهم مناطقهم على أساس معايير تتفق مع أحكام الميثاق ذات الصلة، جميع الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الآخرون.

ولقد اقترحت المجموعة الأفريقية مقعدين دائمين لأفريقيا. وإذا أعطي للمنطقتين الناميتين الأخريين ومجموعة الدول المصنعة مقعدان لكل منهما، فستكون هناك ثمانية مقاعد إضافية دائمة. ويجب أن تستكمل الزيادة في المقاعد الدائمة بتوسيع في عدد المقاعد غير الدائمة، ولا سيما بالنسبة للمناطق التي ليست لديها عضوية كافية في الوقت الحاضر. وهذا سيجعل المجلس يتألف من ٢٧ عضوا. وهذا الحجم يعتبر صغيرا بالمقارنة بالعضوية الكاملة للمنظمة اليوم. ويأخذ هذا التكوين بعين الاعتبار ضرورة أن يعمل المجلس بفعالية وكفاءة. إن مفهوم التمثيل الإقليمي الدائم، وكذلك المفاهيم الأخرى التي طرحت على غراره، مثل الموقف الأفريقي الموحد والتناوب الإقليمي على المقاعد الدائمة، يجب ألا تطرح جانبا، بل يجب أن تعامل بالجدية التي تستحقها.

وإن بقاء حق النقض في مجلس الأمن جعل من ذلك الجهاز، الذي تترتب على قراراته آثار عالمية، أداة تخدم بصفاقة السياسات الخارجية للأعضاء الدائمين. إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه لا يمكن أن يعمل إلا على تعزيز الاهتمامات القومية للأعضاء الدائمين فرادى بدلا من أن يضمن المصالح العالمية للسلم والأمن. ونتيجة لذلك، تصبح الاحتياجات الأساسية للأعضاء العاديين ومصالحهم محل مساومة دوما. وفي الوقت الذي انخفض فيه الاستخدام الصريح لحق النقض منذ نهاية الحرب الباردة، فإن التهديد باستخدامه استغله دائما الأعضاء الدائمون، وخلقوا بالتالي اختلالات في قرارات المجلس وأعماله. وعلاوة على ذلك يُبطل حق النقض مبدأي الديمقراطية والمساواة في السيادة فيما بين الدول، وإن استخدامه منع المجلس كما ثبت دوما في الماضي، من تحقيق إرادة المجتمع الدولي. ولهذه الأسباب أعلنت ماليزيا باستمرار أن سلطة حق النقض في مجلس الأمن تتنافى مع الديمقراطية وروح العصر وطالبنا باستمرار بالغائها.

ولئن كنا نسلم بالصعوبات، وبأن الأعضاء الدائمين لن يتخلوا عن امتياز تمتعهم بالسلطة المطلقة في المجلس، فإننا نعتقد أن استخدام حق النقض يجب ترشيده على الأقل. وإن نظام التصويت الحالي في المجلس يجب تعديله. ولهذا يجب أن تستحدث آلية تضمن أن حق نقض واحدا لن يمنع الأغلبية في المجلس من اتخاذ قرار أو إصدار إعلان. ويجب قصر نطاقه على الإجراءات الإنفاذية بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولقد طرح اقتراح بشأن مسألة حق النقض من جانب حركة بلدان عدم الانحياز وهو وارد في المرفق السابع للوثيقة A/50/47/Add.1 الصادرة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ولقد قيل ما فيه الكفاية خلال مداولاتنا بشأن هذه المسألة طوال ثلاث سنوات مضت. وأملنا الوحيد الآن هو أن نرى الأعضاء الدائمين يسلمون بتلك الحقيقة ويتقبلونها برحابة صدر بدلا من التشبث بنهج عقائدي. وعندئذ فقط يمكن إحراز تقدم مضموني في جميع جوانب إصلاح المجلس.

وبالمثل، طرحت اقتراحات مناسبة تتعلق بالمسألة من جانب مختلف الوفود، تتناول أساليب عمل مجلس الأمن، وتلك المقترحات لم تقدم لمجرد الإدلاء بملاحظات أو توجيه اتهامات لا لزوم لها في المجلس، بل إنها استهدفت ضمان الشفافية في ذلك الجهاز وخضوعه للمساءلة وشرعيته. ويؤيد وفدي بالكامل المقترحات المقدمة من حركة عدم الانحياز، الواردة في وثيقة الجمعية العامة A/49/965 الصادرة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويمكن تحسين الأداء الفعال للأمم المتحدة بدرجة أكبر من خلال شبكة عمل محسنة تربط أجهزتها الرئيسية. ويمكن تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والعضوية العامة للأمم المتحدة في الجمعية العامة من خلال المشاورات العادية بين رئيسي الهيئتين أو من خلال مشاورات واسعة النطاق مع الأطراف المعنية، بما فيها المنظمات الإقليمية.

وقامت وفود أخرى بتطوير هذه المقترحات تطويرا إضافيا في سياق مداولات الفريق العامل في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ولا يسعنا أن ننكر أن مجلس الأمن اعتمد بعض التدابير، ولكنها ينبغي ألا تكون تجريبية أو مؤقتة. وينبغي، بدلا من ذلك، أن يزاد تعزيزها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

وفي تقدير وفـــد بلدي، تشكل مسألتا صنع القرار، ولا سيما حـــق النقض وأساليب عمـــل المجلس، المجالين اللذين يمكن حلهما دون الحاجة إلى إجراء مداولات إضافية. ولقد تم التقدم بمقترحات عديدة، ولكن من الواضح لوفدي أنها لن تفضي إلى أي نتيجة ما لم تتوافر المرونة والإرادة السياسية لدى الأعضاء الدائمين.

وثمة جانب آخر ذو صلة بإصلاح المجلس يتعلق بما يدعى بـ "ظاهرة التعاقب". فعلى الرغم من غياب أحكام في الميثاق، فإن الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس احتفظوا بعضوية دائمة في أجهزة رئيسية أخرى للأمم المتحدة. ولا يسع وفد بلدي أن يجد أي أساس لهذه العضوية التلقائية. وهذا في الواقع، ليس حقا أو امتيازا، للأعضاء الخمسة، مثلما يدعون. وتمشيا مع إضفاء الطابع الديمقراطي على نظم الأمم المتحدة، وتعزيزا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ينبغي استعراض العضوية التلقائية لأعضاء المجلس الدائمين في أجهزة أو هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وانتخاب الأعضاء الدائمين بصورة تلقائية في تلك الأجهزة ينبغي ألا يقبل كأمر مسلم به، ويجب عليهم أن يتحملوا مسؤوليات العضوية في الأجهزة الأخرى لهذه المنظمة التي يتمتعون بعضويتها، وألا يصروا على العضوية في حين يرفضون تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يسلم بأهمية الأفكار والمدخلات التي يمكن للمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية أن تقدمها لعمل الفريق العامل. ومن شأن اشتراكها أن يفيد أعمالنا فيما نمضي قدما في حل هذه المسألة الهامة. ويتعين طبعا أن يتم هذا الاشتراك دون مساس بالمسألة برمتها، التي نعتقد أن ممارسات الآليات الحكومية الدولية ينبغي أن تقررها في نهاية المطاف. ونأمل أن يكرس الفريق العامل بعض الجلسات للاستماع إلى آراء هذه المجموعات وتلقي مدخلاتها، وهي آراء ومدخلات غنية بالأفكار المتعلقة بإصلاح المجلس.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدو أن المجتمع الدولي لا يساوره شك اليوم في الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. ويوجد اتفاق واسع النطاق على أن هذا الإصلاح ينبغي البدء به بغية الاستجابة على نحو كاف للتغييرات المثيرة الحاصلة في العلاقات الدولية. وينبغي أن يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية وفقا للميثاق، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

ولقد قررت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين أن تنشئ فريقا عاملا مفتوح باب العضوية للنظر في المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن النتائج التي أسفر عنها عمل الفريق لم تبلغ حتى الآن مستوى توقعات أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، يجدر التنويه بأن الفريق أحرز تقدما كبيرا في بعض جوانب الموضوع الذي أنيط به. ولقد استطاع الفريق العامل لأول مرة أن يعد تقريرا شاملا يشمل جميع المسائل المتعلقة بمجلس الأمن. وهذا دليل واضح على أن المناقشات التي أجراها الفريق العامل بشأن إصلاح المجلس تخطت عرض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لمواقفها العامة، وبلغت مرحلة جديدة، ألا وهي التحليل المتعمق لحلول مقترحة.

وكان لمداولات الفريق العامل أيضا تأثير على أساليب عمل مجلس الأمن. ونلاحظ في هذا الصدد أن وصول غير الأعضاء إلى معلومات عن إجراءات مجلس الأمن قد تحسن من خلال جملة أمور منها تقديم رئيس المجلس إحاطات إعلامية منتظمة. والجدير بالذكر أيضا أن الممارسة التي باتت تجري مؤخرا والتي تتكرر على نحو متزايد، وهي تتمثل في عقد مناقشات توجيهية مفتوحة لمجلس الأمن بمشاركة الدول المهتمة، لم تعزز شفافية إجراءات المجلس فحسب، بل ساعدت أيضا أعضاء الأمم المتحدة عموما في الإعراب عن وجهات نظرهم بشأن المسائل التي ينظر فيها المجلس. وتم تعزيز الشفافية أيضا في ميدان عمليات حفظ السلام عقب البيان الذي أدلى به رئيس المجلس يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بشأن التعديلات المتعلقة بإجراءات الجلسات التي تعقدها البلدان المساهمة بقوات. وكان وفد بلدي أحد الوفود التي اقترحت هذه التغييرات.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه الفريق العامل بالفعل، لا يزال يوجد اختلاف كبير في الآراء بين الدول الأعضاء، حتى بشأن أهم جوانب إصلاح مجلس الأمـــن، ولا تزال احتمالات التسوية بعيدة إلى حد ما. لهذا السبب، نحن على اقتناع بأن أهم عمل تقوم به الدول الأعضاء هو بذل جهود شاقة للتغلب على خلافاتها. ونعتقد أنه ينبغي للفريق العامل أن يركز في الوقت الراهن على البحث عن حلول وسط، مهما كان هذا البحث شاقا. ومع أخذنا لهذا الأمر بعين الاعتبار، نسجل أننا سنكون مسرورين بتمديد ولاية الفريق العامل.

وبولندا على استعداد للإسهام في البحث عن حلول مشتركة مقبولة. ونعتقد أنه يتحتم في هذا المنعطف الخطير إظهار أقصى قدر من المرونة والاستعداد للتسوية. ونحن من جهتنا أجرينا تحليلا دقيقا لموقفنا في ضوء الآراء المعرب عنها في المناقشات حتى الآن، وسنبين قريبا اعتباراتنا في شكل ورقة موقف غير رسمية، توضح آراءنا المعلن عنها سابقا فيما يتعلق بأهم جوانب مستقبل مجلس الأمن، بما في ذلك أحد أصعب الجوانب بينها، ألا وهو مسألة حجم المجلس وتوزيع المقاعد الجديدة فيه على الدول الأعضاء.

وأود في هذه المرحلة أن أركز على نقطة واحدة. إننا نعتقد أن الحل المتعلق بحجم المجلس هو في توسيعه إلى ما بين ٢١ و ٢٥ عضوا. وفي حين أننا ننظر نظرة بالغة الإيجابية في مختلف الأفكار المتعلقة بزيادة تمثيل مجموعات إقليمية أخرى، لا بد لنا من أن نذكر بوضوح شديد أن أي توسيع لمجلس الأمن ينبغي أن يسفر أيضا عن تمثيل أوروبا الشرقية، وهي منطقة ازداد فيها عدد الدول في السنوات الأخيرة إلى أكثر من الضعف. ولا يسعنا أن نوافق على أي صيغة من شأنها أن تنطوي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على موقف تمييزي تجاه مجموعة دول أوروبا الشرقية، وتحصل فيها جميع المناطق الأخرى على نصيب من التوسيع. ونحن، بعد ما وافقنا على تطلعات ألمانيا واليابان نحو العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي تطلعات مبررة تماما، نؤيد كذلك تمثيلا معززا للبلدان النامية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في فئتي عضوية المجلس كلتيهما.

وأود أن أعود عودة قصيرة إلى المسألة الهامة المتمثلة في تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. فعلى الرغم من أنني أشرت في أوائل بياني إلى إحراز بعض التقدم في هذا الميدان، يبدو واضحا لوفد بلدي أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير وأنه ينبغي مواصلة بذل الجهود، خاصة فيما يتعلق بالشفافية وتوفر المعلومات للأعضاء عموما عن أعمال مجلس الأمن. وبناء على تجربتنا بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، نرى أن مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن، بالإضافة إلى التركيز على الربط بين مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة عموما، ينبغي أن نركز من بين جملة أمور على زيادة تطوير الطابع التعاوني لإجراءات مجلس الأمن، وعملية تنفيذ قراراته. وينبغي أن نركز أيضا على قيام تعاون أكثر انسجاما بين المجلس - بوصفه الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن

الدوليين - والترتيبات الإقليمية المشار إليها في المادة ٥٢ من الميثاق.

ونرى أن التحسينات في أساليب العمل ينبغي أن تكون مهمة متواصلة بالنسبة للمجلس. ويمكن تنفيذها، كما كان الحال في الماضي، دون حاجة لانتظار انتهاء الفريق العامل من عمله رسميا.

وختاما اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي نعلقها على إصلاح مجلس الأمن. إننا نعتقد أن هذا الإصلاح عنصر أساسي في المسعى الرامي إلى تعزيز وتنشيط منظومة الأمم المتحدة كلها.

السيد تيّو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): للسنة الثالثة على التوالي، يعرض على الجمعية العامة تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن والمنشأ بموجب القرار ٢٦/٤٨.

في المناقشة العامة الأخيرة قال وزير خارجية بلدي السيد أنهيل غوريا تربنيو:

> "ترى المكسيك أن من الضروري أن تؤخذ في الحسبان في تقويم المقترحات المعروضة ضرورة أن يعكس تكوين هذا الجهاز الزيادة في عضوية المنظمة، بينما تحترم احتراما صارما رغبات بلدان كل منطقة ومبدأ التمثيل الجغرافي المنصف". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٣، ص ١٨)

إن التقرير الذي نبحثه الآن تصوير مخلص لما حدث في الفريق يجعل من الواضح أنه على الرغم من الاقتناع العام بضرورة توسيع مجلس الأمن لا تزال هناك اختلافات هامة تفصل بيننا بشأن القضايا الأساسية. وأعتزم التركيز على نقاط الاتفاق المحدودة جدا القائمة حاليا، وخاصة فيما يتصل بتشكيل المجلس في المستقبل وضرورة تقييد نطاق وممارسة حق النقض.

في المقام الأول، في الفقرة ٢٦ من تقرير الفريق العامل رفض الفريق ما عُرف "بالحل السريع لحسم الأمر" والذي ينطوي على قبول البلدين المتقدمي النمو اللذين طلبا بإلحاح قبولهما كعضوين دائمين. وبهذا التوكيد، تم التخلي عن أشد الصيغ تمييزا بين كل الصيغ التي طرحت. وفضلا عن ذلك تشير الفقرة ٢٩ من التقرير على سبيل التخصيص إلى اقتراح حركة بلدان عدم الانحياز ومفاده أنه:

> "في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة الفئات الأخرى للعضوية، ينبغي ألا يتم في الوقت الراهن سوى توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين". (A/50/47، الفقرة ٢٩)

ودعونا لا ننسى أن هذا الموقف يعبر عن رأي مجموعة كبيرة جدا من البلدان تبلغ حوالي ثلثي أعضاء الأمم المتحدة.

وأخيرا، تعبر الفقرة ٣١ من التقرير عن التأييد الواسع النطاق لفكرة تقييد حق النقض، وهو امتياز مفرط يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون. وليس من قبيل الدهشة، والواقع أننا لم نتفاجأ بكون المعارضة القوية الوحيدة على تغيير هذا الوضع أتت من البلدان الخمسة تلك على وجه التحديد.

ومن الجدير بالذكر أننا بدأنا المناقشات في الفريق العامل بحماس كبير في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وقد ظننا في ذلك الوقت أن المجتمع الدولي بمقدوره وضع تصميم لمجلس أمن يعبر عن ظروف العالم المعاصر، التي تختلف اختلافا كبيرا عن الظروف التي كانت سائدة عند إنشائه في عام ١٩٤٥. وقد وضعنا لأنفسنا هدف تعزيز أداء ذلك الجهاز الذي فوضناه نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية الحساسة عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد سلمنا بأن مهمة إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تستند إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وعلى المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين. كما كررنا الاعراب في ذلك الوقت أيضا عن ضرورة تحويل المجلس إلى جهاز أكثر شفافية وتمثيلا ومشروعية وكفاءة قادر على مواجهة التحديات الجديدة.

واعتبرنا أن نهاية الحرب الباردة أتاحت فرصة فريدة لتصحيح العيوب والاختلالات في تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله. لكن سرعان ما أحبط الواقع آمالنا في إجراء إصلاح حقيقي. وشهدنا بخيبة أمل كبيرة أن البعض يضمرون، تنافيا مع الروح الأصلية، نوايا بزيادة أوجه عدم الإنصاف وإعطاء الامتيازات لآخرين.

ومن الناحية العملية توقفت مناقشات الفريق العامل توقفا تاما منذ البداية بسبب مطالبات قلة من البلدان، بناء على أسباب غير مقنعة على الإطلاق، بالانضمام إلى المجموعة المتميزة.

وترى المكسيك، كما هو معروف تماما، أنه لا يوجد مبرر على الإطلاق لزيادة عدد الأعضاء الدائمين. لقد قلنا ونكرر القول هنا الآن إن الدول الخمس الحالية أكثر مما ينبغي.

ونحن لا ندري كيف يمكن، في الوقت الذي يجري فيه ترديد صلاحية المبدأ الأساسي للمساواة السيادية المكرس في الميثاق، أن تبذل الجهود لزيادة عدد البلدان التي تتمتع بحقوق وامتيازات خاصة.

كيف نتكلم عن ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي العادل إذا كنا سنقف وجها لوجه، نتيجة لهذه الممارسة، مع مجلس نجد فيه أن أربعة أعضاء دائمين ينتمون إلى مجموعة جغرافية واحدة؟ كيف يمكننا أن نعتقد أن فاعلية المجلس سوف تزداد بإعطاء المزيد من البلدان السلطة لمنع اتخاذ قراراته؟

نعرف جميعا أن تشكيل مجلس الأمن وأساليب عمله ليست نموذجا للديمقراطية. كيف يمكننا حينئذ أن ندعي أننا نصحح هذا القصور بزيادة عدد أعضائه الدائمين؟

ينبغي ألا ننسى أن الوقائع السياسية في عام ١٩٤٥ أجبرتنا على القبول بأن يتمتع خمسة من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة بمزايا استثنائية، الأمر الذي شكل استثناء من أحد الأعمدة الرئيسية التي تقوم عليها منظمتنا. ولا نعتقد أن هذا التناقض ينبغي أن يتكرر الآن عن طريق زيادة عدد هؤلاء الذين لا يخضعون للقاعدة العامة.

ومثل بقية البلدان، قدمت المكسيك اقتراحا يمكن أن يساعد على دفع المفاوضات قدما. وانطلاقا من روح المرونة والروح البناءة، وبما أجازف بأن أصفه بروح الإبداع، عرضنا في شهر أيار/مايو ١٩٩٥ على نظر الفريق العامل صيغة يمكن أن تشكل أساسا للحل. ومع ذلك، راحت جميع الجهود التي بذلناها حتى الآن هباء أمام إصرار من يعتبرون أن مقاصدهم أسمى ويطلبون منا أن نعود إلى عصر اعتقدنا أننا تجاوزناه بالفعل بدلا من التقدم صوب منظمة مستعدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وهو ما تريده الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

وفي محاولة جديدة لكسر جمود المفاوضات، ظهرت في الآونة الأخيرة مقترحات لإنشاء مقاعد إقليمية دائمة بالتناوب، سبق أن أشار إليها متكلمون آخرون. وكما قالوا، فإن تعبير "دائمة بالتناوب" ينطوي على تناقض لا مناص منه لغويا ومنطقيا وفعليا. فمن الجلي أنه إذا كان الشيء دائما فلا يمكن تناوبه، لأن التناوب يعني بالضرورة التغيير بصورة دورية ومستمرة.

وفي الوقت ذاته، علينا أن نضع في الاعتبار أن إنشاء هذه الفئة الجديدة المقترحة ليس في الحقيقة شيئا جديدا، وأكرر ليس شيئا جديدا. فهذا هو النظام الحالي بذاته. فعلى سبيل المثال، خصص في إطار الترتيب الحالي مقعدان دائمان - وأكرر دائمان - لمنطقة بلادي، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. واليوم، تشغل شيلي وهندوراس هذين المقعدين. وقبل سنتين، قامت البرازيل والأرجنتين بشغلهما. وينطبق ذات الشيء على المناطق الأخرى. فقد انتخبت اندونيسيا وجمهورية كوريا لشغل المقعدين المخصصين بصورة دائمة للمجموعة الآسيوية. وقبل سنتين، كانت باكستان وعمان تشغلان هذين المقعدين. وفي حالة أوروبا الغربية والدول الأخرى، انتخبت إيطاليا وألمانيا لشغل المقعدين المخصصين بصورة دائمة لتلك المجموعة. وقبل عامين كانت اسبانيا ونيوزيلندا تشغلان هذين المقعدين. وينطبق نفس الشيء على أفريقيا وأوروبا الشرقية.

وبالتالي فإن هذا الاقتراح، الخلاق في مظهره، لا يعدو كونه أكثر من محاولة لإخفاء النظام الحالي تحت غطاء اسم جديد. ولفهم ما وراء هذه المبادرة، ينبغي أن نعرف من سيتأثر في كل منطقة: وبعبارة أخرى، أي البلدان في كل منطقة سيكون له حق المشاركة في التناوب؛ وما هي الفترات الفاصلة، وأعني هنا عدد سنوات شغل المقعد؛ وما هي الامتيازات التي تمنحها هذه المقاعد الجديدة، أي هل سيكون لها حق النقض أم لا؟ إننا نأمل أن يوضح مقدمو هذا الاقتراح هذه القضايا في الوقت المناسب.

إن وفدي، الذي شارك مشاركة بناءة في مداولات الفريق العامل، يعرب عن أسفه لكون مطالبات عدد صغير للغاية من البلدان تمنعنا من إحراز التقدم صوب حل

ناجع. وبالتالي، فإننا نحث أولئك الذين يسعون إلى مراكز تتناقض مع روح الميثاق على أن يتخلوا عن طموحاتهم التي عفى عليها الزمن، والتي لا تحظى على أية حال بتأييد ١٢٤ بلدا وهو العدد المطلوب لتحقيق أغلبية الثلثين المشار إليها في المادة ١٠٨ من الميثاق. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان للاختيار بصدق بين ما هو مستحيل وما هو ممكن التحقيق.

إن وفدي يؤيد استمرار عمل الفريق العامل في عام ١٩٩٧. وسبب ذلك هو أننا على اقتناع بأنه، باتخاذ موقف جاد وواقعي، كما قال الرئيس زيدييو في هذه القاعة ذاتها، يمكن إنجاز إصلاح.

"يحترم المقاصد والمبادئ التي أنشئت على أساسها المنظمة، إصلاح يضمن تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية والشفافية والفعالية للمنظومة ويجعلها أفضـــل تجهيزا لتشكيل مستقبل يسوده السلام". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٦، ص ١٧)

السيد مينوفيس - تريكيل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أخاطب هذه الجمعية بإيجاز في هذا اليوم للتأكيد مرة أخرى على اهتمام دولتي، إمارة أندورا، بعملية إصلاح مجلس الأمن الدولي وزيادة عدد أعضائه. فمنذ انضمام بلدي إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، تسترشد أندورا بالميثاق في تقييم إمكانيات إصلاح ذلك الجهاز وخاصة بالروح الكامنة في عبارة

"نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن ... نؤكد من جديد إيماننا ... بما للـ ... الأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"

وفي إطار الفريق العامل المعني بهذا الموضوع، تابعنا بحرص المناقشات حول حق النقض، وإمكانية زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، والميزات الجديدة الممكنة لهاتين الفئتين. ويفرض علينا كوننا من بين الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة توخي التحفظ، وحتى التواضع، في النهج الذي نتبعه عندما نتناول مشكلة معقدة مثل مشكلة إصلاح جهاز حيوي من أجهزة منظمتنا. ومع ذلك، عبرنا عن موقفنا بصوت عال عندما رأينا أن هناك حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية في أنشطة مجلس الأمن أو عند التلميح إلى أن حجم الدول سيؤخذ في الاعتبار في تقرير عضويتها في المجلس. فمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، المكرس في الفقرة ١ من المادة ٢ من الميثاق، أساس من الأسس التي يرتكز عليها مفهوم الأمم المتحدة ذاته ولن نتوانى عن الدفاع عنه.

إن عدد المقترحات المقدمة من أجل الإصلاح حتى الآن كبير جدا. فقد أعربت بعض الدول عن تأييدها لزيادة فئتي العضوية. واقترحت دول أخرى، مثل إيطاليا، أن نزيد عدد الأعضاء غير الدائمين فقط. وطرحت أفكار كثيرة عن طريقة اختيار الأعضاء، أي: هل نبت في أمر التناوب على صعيد إقليمي أم دون إقليمي وهل نقرر ما إذا كان ينبغي أن يكون لدول معينة مقاعد في مجلس الأمن أكثر تواترا من الدول الأخرى؟ وفي الوقت ذاته رأينا زيادة القلق إزاء تعطيل فعالية مجلس الأمن إذا جعل العدد الكبير من الأعضاء عملية صنع القرار مستحيلة.

كيف ندير مداولاتنا في مسعانا المشترك؟ يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على العمل: ومتى تم توسيعه، فلا يمكن أن يضم أكثر من ٢٠ عضوا أو أكثر بقليل دون الانتقاص من أدائه وسرعة تحركه أو فقدان قدرته على الرد بسرعة على الأحداث. ولتيسير وصول بعض أعضاء الأمم المتحدة بصورة متواترة إلى المقاعد غير الدائمة، لا سيما الدول التي ترغب في اللجوء إلى المادة ٢٣ (١)، التي تنص على أن:

"يراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى التوزيع الجغرافي العادل".

فربما ينبغي، في الواقع، أن نحذف الفقرة ٢ من المادة ٢٣ التي تنص على: "العضو الذي انتهت مدتـه لا يجوز إعادة انتخابه على الفور".

إن حق النقض شاهد تاريخي على الحرب العالمية الثانية، ولكنه أيضا مؤشر لتوازن القوة والقدرة يصعب تجاهله. ومع أنـــه يستخدم بتواتر أقل من السابق، فإنه لا يزال موضع نقاش في إطار إصلاح مجلس الأمن، ويبدو أن من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. ومن الواضح أننا إذا توصلنا إلى اتفاق بشأن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط، فإن هذه المسألة لن تكون ملحة جدا. ولكن، على العكس من ذلك، إذا اخترنا توسيع فئة الأعضـــاء الدائمين، فسيتعين علينا أيضا أن نرى

ما إذا كانت هذه الدول الجديدة ستمنح مركزا دائما في المجلس بما في ذلك حق النقض. وهذه، يبدو لي، مسألة تتطلب مزيدا من التفكير المتعمق. وبعض الدول أفصحت بالفعل عن موقفها إزاء هذه المسألة بالمعارضة أحيانا.

لقد اقترح أحد الوفود في مؤتمر دمبارتون أوكس ثم في سان فرانسيسكو، استنادا إلى سيدني بيلي، أنه ينبغي أن ينص ميثاق الأمم المتحدة تحديدا على أنه لدى انتخاب أعضاء غير دائمين للمجلس، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساهمات العسكرية التي تقدمها الدول لصون السلم والأمن الدوليين. فالمساهمات العسكرية وغير العسكرية التي تقدمها الدول هامة وينبغي أن تكافأ وأن تشكر، لا سيما تلك التي تقدم لصون السلم حيث يُعرِّض الرجال والنساء حياتهم للخطر في مناطق الصراع. ولكن الدول ذات القدرة العسكرية الأقل لها أيضا دور تضطلع به في مجلس أمن موسع إذا اقتضى الأمر. والواقع، أن بعض البلدان الصغيرة، بحكم تاريخها، ملمة جيدا بفن التوفيق والتفاوض، وبوسعها أن تقدم للمجلس نظرة عالمية مختلفة ومهارات دبلوماسية مختلفة، وجميعها ضرورية جدا لمواجهة الحالة الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة. ويذكرنا بيلي أيضا بأن ممثلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ليس لديهم بالضرورة نفوذ أكبر من نفوذ ممثلي الأعضاء غير الدائمين:

(تكلم بالانكليزية)

"أود أن أؤكد أن الأعضاء غير الدائمين اضطلعوا أحيانا بدور حاسم، وربما ينال ممثلوهم احتراما كبيرا بسبب خصالهم الشخصية من كياسة ومثابرة ونزاهة". [بيلي، س.، إجراءات مجلس الأمن الدولي، ص ١١٠]

(تكلم بالفرنسية]

وإنني أرى في إصلاح مجلس الأمن إمكانيات جديدة ومعقولة لإتاحة المقاعد لدول صغيرة يمكن لحيادها وطبيعة دبلوماسيتها أن تنفخ طاقة جديدة وروحا إبداعية في حل النزاعات الذي يعمد به إلى المساعي الحميدة للمجلس.

وتود إمارة أندورا أن ترى الأمم المتحدة وهي تحمل لواء التضامن الإنساني - منظمة فعّالة تحترم في جميع أنحاء المعمورة، منظمة يفخر بها مواطنو العالم كلهم. وينبغي لعملية الإصلاح التي بدأناها أن تساعد على إظهار هذه الصورة وأن تعيد الثقة إلى مواطنينا في صلاحية المنظمة. وبالنسبة إلى عملية إصلاح مجلس الأمن، فإن هدفنا هو قيام مجلس فعّال مُكيَّف لتلبية حاجتي منع نشوب الصراعات وصون السلم؛ مجلس يأخذ بزمام المبادرة بدلا من مجلس لا يتحرك إلا كرد فعل على الأحداث؛ مجلس يتفاعل مع بقية الأمم المتحدة، وتكون له علاقات أوثق مع الجمعية العامة وذلك عملا بمبدأي الشفافية والتعاون المستقيم.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه شغلت هذه المنظمة منذ ثلاث سنوات، عندما أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية لينظر في هذه المسألة. وقد أنفق وقت كبير وطاقة كبيرة في فترات ما بين الدورات بغية التوصل بتوافق الآراء إلى اتفاق قابل للتطبيق. ووفد كينيا يعتبر هذه المهمة غاية في الأهمية، ولذلك، لعب دورا نشطا في جميع الجلسات، الرسمية وغير الرسمية، على أمل التوصل في وقت مبكر إلى الاتفاق بشأن جميع القضايا.

وقد دعا وزير خارجية كينيا، في الكلمة التي ألقاها في الجمعية العامة في وقت مبكر من هذا الشهر، إلى إصلاح مجلس الأمن ليعكس مبادئ الديمقراطية والشفافية والتمثيل العادل. وناشد أيضا جميع الدول الأعضاء أن تمارس قدرا أكبر من المرونة بشأن مختلف المواقف التي اتخذتها حتى الآن بغية الوصول في وقت مبكر إلى توافق في الآراء. وأود أن أكرر هذا النداء. وإننا نرى أن الأوان قد آن للتوصل إلى الاتفاق بشأن هذه المسألة.

وأود في هذا الشأن، أن أذكّر بالمواقف التي قدمتها حركة عدم الانحياز، وكذلك المجموعة الأفريقية، إلى الفريق العامل. وكعضو نشط في كلتا المجموعتين، لا يسعني إلا أن أكرر الموقف الذي سبق للمجموعتين أن عرضتاه بفصاحة وبلاغة في الفريق العامل، حيث قدمتا مقترحات محددة ملموسة.

ويرحب وفدي بتقرير الفريق العامل، الوارد في الوثيقة A/50/47، ومرفقاتها الواردة في الوثيقة A/50/47/Add.1. ويتضح من ذلك التقرير أن الفريق العامل قطع شوطا طويلا، لا سيما بالنسبة للقضايا المحددة التالية: زيادة عدد الأعضاء الدائمين؛ وزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين؛ وتقليص حق النقض؛ وتحسين

أساليب عمل المجلس؛ ومسائل أخرى، من بينها مسألة إعادة النظر في العضوية بصورة دورية. ويتضح من التقرير أن فكرة "الحل السريع لحسم الأمر" رفضت. وينبغي التوصل إلى اتفاق يعالج اختلال التوازن السائد الآن.

إن مجلس الأمن بتكوينه الحالي لا يمثل الدول الأعضاء. إنه نتاج الوضع الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية. والواقع، إنه ترتيب قصد به تجنب نشوب حرب أخرى وتحقيق توازن في القوى أثناء فترة الحرب الباردة. وطابع انتهاج العلاقات الدولية القائمة على القوة يتميز الآن بتوافق الآراء والتشاور. كما أن مفهوم تساوي الدول في السيادة يلقى قبولا عالميا.

إن مسألة توزيع المقاعد الدائمة وغير الدائمة يجب أن يعاد النظر فيه، نظرا للدور الهام الذي لا يزال مجلس الأمن يضطلع به في السلم والأمن الدوليين، مع مراعاة أن معظم الصراعات تتركز الآن في البلدان النامية. ولم يعد هناك ما يبرر استمرار حالة نجد فيها قارتين على الأقل غير ممثلتين في فئة الأعضاء الدائمين. وفي هذا الصدد، قدمت افريقيا ما يبرر حصولها على مقعدين دائمين اثنين على الأقل في المجلس. وهناك حاجة لتناول مسألة زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين لإعطاء معنى أكبر للتوزيع الجغرافي العادل.

وللاتفاق على توزيع المقاعد، من المهم التوصل إلى اتفاق بشأن الحجم الكلي للمجلس. والرقم ٢٥ هو الحد الأدنى الذي يمكن أن يضمن التوزيع العادل. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من معالجة اختلال التوازن الموجود في المجلس، حيث يمثل أربعة من الأعضاء الدائمين الخمسة الموجودين حاليا نفس الشكل الحضاري تقريبا. وليس هناك ما يبرر عدم تمثيل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في مجموعة الأعضاء الدائمين. ويوضح الموقف الأفريقي الموحد أن المقاعد المخصصة للمجموعات الإقليمية ينبغي أن تقوم المناطق المعنية بترشيح مرشحيها لشغلها، لكي تنتخبهم الجمعية العامة في نهاية المطاف.

ونتفق مع الرأي المدروس بأنه ينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يعملوا، فرادى ومجتمعين، من أجل المصلحة الجماعية للسلم والأمن الدوليين وليس على أساس مصالحهم الوطنية الضيقة. ونرى أن مبدأ المقاعد الإقليمية يساعد إلى حد كبير على ضمان ذلك.

وعلى الرغم من أن من المحتم وضع إسهام أي بلد في السلم والأمن الدوليين في الاعتبار، إلا أننا نرى أن المعيار الذي لا يستند إلا إلى عامل الحجم أو القوة أو السكان أو حتى ثروة الأمة، معيار غير سليم، لأن هذه العوامل ليست ثابتة. ولهذا يجب أن تكون للترتيبات الجديدة القدرة الذاتية التي تسمح بإجراء استعراض دوري يعكس التغيرات في واقع علاقات القوة الدولية.

وبالنسبة لمسألة حق النقض، لاحظنا تردد بعض الأعضاء في قبول أية تغييرات فيما يتعلق بإلغائه أو الحد من استخدامه. وربما كان لحق النقض ما يبرره أثناء فترة الحرب الباردة. أما بعد ظهور النظام الدولي الجديد، الذي يتسم بزيادة المشاورات وتوافق الآراء، فإن بقاء هذا الحق وهذا الامتياز لا يمكن أن يكون له ما يبرره بعد الآن. ويأمل وفد بلدي مخلصا أن يجري التوصل إلى الاتفاق على الحد من استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه، على الأقل، على الأسس التالية: تحديد استخدامه بموجب الفصل السابع من الميثاق، ووجوب تصويت عضوين على الأقل لكي ينفذ، وحصر عدد القضايا التي لا يمكن أن يطبق عليها. وعلى الرغم من أن استخدام حق النقض قل منذ انتهاء الحرب الباردة، لا شك في أن التهديد باستخدامه جعل من المستحيل أن تشترك الدول الأعضاء في المنظمة في حوار مجد حول بعض القضايا ذات الأهمية الكبرى. واستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه يوجد مناخا يصعب فيه التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه القضايا. ولا يزال وفد بلدي يرى أن حق النقض أداة سلبية لا يمكن أن تلعب دورا مفيدا في صنع القرار في المناخ الدولي السائد.

وأخيرا، يرحب وفد بلدي بالجهود الحميدة التي بدأها مجلس الأمن مؤخرا لتحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه. وقد قطعت هذه الخطوات شوطا طويلا، ليس نحو تحسين الشفافية فحسب، بل أيضا نحو ضمان شرعية قرارات المجلس. ولهذا، نطالب بإضفاء الصبغة الرسمية على هذه التدابير بتعديل النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وكذلك الأجزاء ذات الصلة من الميثاق. ونرى أنه يمكن اتخاذ هذه الخطوات بينما يواصل الفريق العامل النظر في المسائل الأخرى الأكثر تعقيدا.

وسيواصل وفد بلدي العمل عن كثب مع رئيس الجمعية العامة ومع الوفود الأخرى ونحن نعالج هذه

القضايا الهامة. ونحن على ثقة من أننا سننتفع انتفاعا هائلا من خبرة السفير غزالي الواسعة ومهاراته المعروفة جيدا في السعي لبناء توافق الآراء وتحقيقه.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أولا أن أعرب عن تقديري لنائبي الرئيس المشاركين للفريق العامل الذي ننظر في تقريره اليوم. فقد وفى السفير الفنلندي بريتنستاين والسفير التايلندي جاياناما بمسؤوليتهما الكبيرة أيما وفاء بتزويدنا بوثيقة قيمة صلدة.

وقد حدت بي هذه الوثيقة إلى تأملات عامة جدا أعتقد أن من المفيد أن أشاطركم إياها. وأبـــدأ بالقول إنني أعتقد أن الذين شاركوا من بيننا في أعمال ذلك الفريق ما زالت لديهم الرغبة في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وأعتقد أيضا - وهذا أمر هام جدا - أننا جميعا نرى أنه ينبغي للمجلس أن يحسن أساليب عمله لكي يزيـــد من شفافيته. وهذا أفضل سبيل للتحرك نحو قدر أكبـــر من الكفاءة والتمثيل والشرعية في مقرراته.

ويبدو أيضا أن من الواضح تماما أن التفاؤل الأولي بإمكانية التوصل إلى مقررات سريعة قد اختفى، حيث أن فكرة توسيع المجلس كانت قد عرضت في بداية هذا العقد. ونلاحظ اليوم أن تعديل نظام المجلس ليس بعملية مستقيمة بسيطة ترمي إلى الحصول على آراء محددة حول من يكون عضوا في المجلس الجديد، وكم عضوا جديدا سيكون فيه، ولأية مدة وبأية سلطات. فالواقع أن الأمر أعمق من ذلك بكثير، وبفضل عمل الفريق العامل وقيادته الحكيمة أدركنا ذلك في الوقت المناسب أن الأمر معقد لأنه ليس مسألة تغيير تكوين جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة لمجرد أن بعضنا يود أن يفعل ذلك، أو لأنه بدا أنه الإجراء المناسب الذي يجب اتخاذه بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. فالمسألة هنا هي أن نجد آليات مقبولة للتغلب على أزمة المنظمة ولتزويد المنظمة بالأدوات التي تمكنها من أن تواجه بنجاح تحديات القرن الحادي والعشرين.

وأزمة المنظمة ليست ذات طبيعة مالية بحتة كما يقال، لأن كل المدينين منا بأموال ومن يسهمون إسهاما كبيرا في الميزانية، سوف يدفعون أنصبتهم في نهاية المطاف. كما أن أزمة الأمم المتحدة لا تنبع بالضرورة من قدم هياكلها، فهياكلها طرأت عليها تغييرات مستمرة.

إن الأزمة الفعلية لمنظمتنا أزمة في روح تعدد الأطراف، أزمة في روح العمل الجماعي. فبغية القضاء على الترتيبات التي تجري بين القلة وعلى الريبة، فإن هذه الروح هي التي أدت إلى إنشاء عصبة الأمم، التي حلت محلها الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. وللأسف أن هذه الروح هي التي يبدو أنها تختفي اليوم. وقد أدى هذا إلى أزمة في المشاركة، ولا سيما بين البلدان الصغيرة.

وتتجلى الأزمة في الأساليب السرية التي تستثني الآخرين والتي اتبعها مجلس الأمن منذ منتصف الثمانينات. وقد أصبح مجلس الأمن جهازا لا تتابع الدول الأعضاء الكثير من مداولاته ولا تشاهدها ولا تتلقى شرحا وافيا لها بعد حدوثها.

وهـــذا أمر يثيـــر حساسية خاصة لدى الوفود الصغيرة - أي الوفود التي تمثل البلدان الصغيرة. وهذه البلدان تشكل الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، وإن كانت، بشكل عام، أقلهم تأثيرا على العمليات التي ينخرط فيها مجلس الأمن.

ولنا أن نسأل، في هذا الصدد، كم مرة استشيرت هذه الأغلبية من البلدان أو جرى إبلاغها عندما لا يكون الأمر متعلقا بتصويت عاجـــل فـــي الجمعية. وهذا هو ما أسميه أزمة مشاركة؛ وهي أخطر أنواع الأزمات لأنها تضعف النظام المتعدد الأطراف من جذوره.

ويترتب على ذلك أننا، نحن الذين نشكل الأغلبية، نود كشرط لأي إصلاح، أن نرى فـــي مجلس الأمـــن قدرا أكبر من الشفافية ومشاركة أوسع. والذي نتمناه جميعا، بالقطع، هو أن تؤدي التغييرات إلـــى إنهاء السرية التي لا لزوم لها، والاستبعاد، والتأخيرات في توزيع المعلومات، ولحقيقة أن المشاركة مستحيلة بالنسبة لنا. ومن الممكن أن يكون استماعنا إلى عرض التقارير، مثلا، وتكويننا لآرائنا الخاصة، طريقة مفيدة للمشاركة، طريقة ليس من شأنها أن تؤثر على سرية المشاورات الخاصة: فهذا النوع من المشاورات كان وسيظل دائما موجودا لأنه جزء ضروري من أية عملية تفاوض.

وفي هذا السياق، اعتقد أنه قد يكون من المفيد أن نذكر بالملاحظات التي وردت على لسان السيد ألان جوبيه، وزير خارجيـة فرنسا - العضـو الدائم فـي مجلس الأمـن وأحـد الأعضـاء المؤسسين للأمـــم المتحدة - في

الوثيقة A/49/667، المؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. هذه الوثيقة تضمنت جملة أمور منها ما يلي:

"عبر ... السيد ألان جوبيه، في كلمته أمام الجمعية العامة، عن رغبته في أن يكثر مجلس الأمن من اللجوء إلى المناقشة العامة في عملية اتخاذه للقرار". (A/49/667، ص ١)

أود أيضا أن أؤكد على الملاحظات التي أدلى بها، في نفس الاتجاه، الممثل الأفريقي، السفير سيمباراش سيمباننداوكو مومبنغيغوي من زامبيا، يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، في مجلس الأمن ذاته، وقال فيها:

"وأخيرا، فإن هذا المجلس المكون من ١٥ عضوا يعمل نيابة عن ما مجموعه ١٧٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة. وهذا يعني أن ١٦٠ دولة وضعت أمنها، وربما بقاءها ذاته، في أيدي هؤلاء الأعضاء الـ ١٥. وهذه مسؤولية مهيبة وجسيمة يتحملها كل عضو في المجلس. ومن ثم، مما له أهمية حاسمة أن يكون كل قرار يتخذه المجلس قادرا على الصمود أمام الفحص الدقيق من قبل الدول الأعضاء المائة والستين التي من المتوقع من المجلس أن يعمل باسمها". (S/PV.3063، ص ٥٤-٥٥)

والذي نتمناه جميعا، دون استثناء، هو مجلس أمن يتطلع إلى المستقبل ولا يتقهقر إلى هياكل الماضي التي جاءت نتيجة حروب، وبالتالي لم تكن محل مناقشة ولم يجر التفاوض بشأنها. كان هذا في الماضي، وهذا الماضي انتهى لحسن الحظ بانتهاء الحرب الباردة وزوال الخصومة بين الشرق والغرب.

ومن هنا لا ينبغي أن نشجع الاستمرار في حكم النخبة الذي لم يعد له مبرر. وعلينا الآن أن ننظر إلى المستقبل. وعلى الفريق العامل أن يوجه الجمعية والمجلس. ولهذا السبب إلى حد ما تكتسي ولاية هذا الفريق أهمية غلابة بحيث لا يجوز إغفالها. وربما لم تكن هذه الحقيقة مستوعبة على النحو الواجب.

وعندما ننظر إلى جدول أعمال المجلس على مدى السنوات القليلة الماضية نرى أن الصراعات الرئيسية التي تصدى لها المجلس كانت تجرى داخل البلدان وليس فيما بينها. وقد أوضح ذلك السيد بطرس بطرس غالى في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وهذا يعني، في نظرنا، أن المجلس من واجبه أيضا أن يتعامل مع الحالات الطارئة بالنسبة للسكان المدنيين، وأن يقترح التدابير الإنسانية، وأن يعاقب الإرهاب وأن يشجع حالات خاصة لنزع السلاح، بل وحتى أن يساعد في القضايا الاجتماعية والمسائل المتصلة بالتنمية والتنظيم السياسي داخل البلدان التي تعاني من الصراع.

في عالم اليوم، أصبح مفهوم تهديد السلام مختلفا عما كان عليه في عام ١٩٤٥ أو عام ١٩٦٤. وهذا جعل مجلس الأمن يستنبط تفسيرا جديدا، وإن كان موضع جدل، للفصل السابع من الميثاق. كما أدى إلى اعتبار التنمية جزءا من ذلك المفهوم العريض للسلام، وهي فكرة أيدتها بلدان عدم الانحياز وبلدان أمريكا اللاتينية. ولا بد من أن نقبل حقيقة أننا أحرزنا تقدما، وأن معاييرنا اليوم لها متطلبات أكثر من معايير الماضي.

إنني حديث العهد بالمشاركة في مناقشات هذه الجمعية، ولكنني أجد لزاما علي أن أعترف بأن مناقشة توسيع عضوية مجلس الأمن بالأسلوب الذي اتبعناه حتى الآن تبدو محبطة بعض الشيء. فمن المحبط والمقلق أن تعتقد أغلبية أعضاء الأمم المتحدة أن هذه المناقشة لا تهم في النهاية سوى الأقلية. وأظن أيضا أنه من المحبط أن نناقش باستمرار صيغا تستبعد بصفة دائمة بلدانا أسهمت إسهامات قيمة وملموسة، لسنوات طويلة، في المهام الجماعية للمنظمة، فضلا عن كونها من بين المساهمين الرئيسيين في ميزانيتها. فمثل هذه الصيغ، وبعد ثلاث سنوات من العمل، ليست واقعية، ويحتمل أن تكون أحد أسباب حالة الجمود التي وصلنا إليها. وإذا لم تكن هذه الصيغ مقبولة فينبغي ألا نصر عليها في الوقت الحالي.

ومن المقلق أيضا أن نستمع إلى القول إنه لا بد في النهاية من التفاوض على صفقة متكاملة. أي صفقة متكاملة؟ ليس الأمر كما لو كانت التغييرات المطلوبة في مجالات أخرى في الأمم المتحدة، وهي تغييرات لازمة حقا وعلى وجه الاستعجال، لا يمكن أن تأخذ مجراها بينما لا تزال مسألة توسيع عضوية المجلس قيد المناقشة.

إن الانطباع لدى الجمهور والبرلمانات في العديد من البلدان هو أن المنظمة بحاجة إلى إعادة هيكلة حتى يكون عبئها أخف وحتى تساعد على ضمان الحكم الجيد

والتنمية. ومسألة زيادة عدد أعضاء المجلس بالطريقة التي ينظر إليها الآن ليست عاجلة جدا.

وقيل تلميحا إن المجلس بحاجة إلى أن يزاد عدد أعضائه لأن ذلك من شأنه أن يساعد على تخفيف العجز في الميزانية. وهذه الحجة ليست جديرة حتى بالنظر فيها.

وفي ضوء ما سمعناه وبالرغم من كل ما سمعناه، بوسعنا أن نواصل المناقشة بشأن المسألة كما فعلنا حتى الآن، ولكن علينا ألا ننسى أن هذه المناقشة ليست بناءة لأنها تتسم بطابع انقسامي عميق بالنسبة للمناطق، الأساس الوحيد الذي يمكن أن يُبنى عليه أي نوع من التمثيل. وعلى العكس من ذلك، اعتقد أننا يمكننا أن نجري تحليلات أكثر عمقا لمجموعة من الاقتراحات غير القائمة على معايير استبعادية.

وجدول أعمال المجلس الراهن والاتجاهات العالمية يتطلبان صيغا تقوم على أسس أشمل. وأرى، أننا بحاجة إلى مجلس تحرك أعضاءه المخلصين دوافع سياسية لمواجهة جداول الأعمال الجديدة بقناعات اجتازت اختبار الزمن.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن بند جدول الأعمال المتعلق بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة واحد من أهم البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة وأكبرها شأنا. ويتجلى هذا في الإشارات العديدة إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه التي أبديت خلال المناقشة العامة الحالية وفي قائمة المتكلمين الطويلة في مناقشة اليوم.

بالنسبة لوفد بلدنا، تنطوي إعادة الهيكلة الضرورية لمجلس الأمن على زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين وتطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وإدخال إصلاحات تكفل الديمقراطية والشفافية في عمله على أساس جعل إجراءات وسلطة المجلس وفقا للصلاحيات الممنوحة بمقتضى الميثاق.

وفي عملية الإصلاح الشاملة هذه، من المهم أيضا إنعاش الجمعية العامة وتعزيز الروابط الضرورية بينها وبين المجلس. وهذا من شأنه أن يمكن الهيئة العالمية الوحيدة للأمم المتحدة من أن تمارس بالكامل سلطتها، بما في ذلك الحق في أن تظل على علم مناسب بأنشطة المجلس وقراراته، وأن تتقدم بالتوصيات التي تراها ضرورية، لأن المجلس يعمل ممثلا لجميع الدول الأعضاء ويأتمر بأوامرها.

طوال الدورة الخمسين للجمعية العامة شارك الوفد الكوبي باهتمام ومرونة واحترام لآراء الآخرين في المداولات التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وظهرت متغيرات عديدة أو جرى تأكيدها خلال المفاوضات وتنوعت المواقف التي أعربت عنها البلدان والمجموعات الإقليمية تنوعا كبيرا، الأمر الذي حول الفريق العامل هذا إلى محفل معقد واسع القاعدة. ومن المنطقي أن يشكل البحث عن توافق الآراء بشأن مسائل حاسمة عالمية الاهتمام عملية تتطلب المرونة والوقت. ومن الطبيعي أن تكون خلافية أو تبدو أحيانا بطيئة أو متناقضة جدا، لكن هذه هي الطريقة الديمقراطية الأكيدة الوحيدة لإيجاد حلول أفضل نضجت بمرور الوقت ويمكن أن يتشاطرها الجميع. ونحن نرى أن هذا السيناريو منعكس إلى حد كبير في تقرير الفريق العامل المقدم إلى الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، يود الوفد الكوبي أن يعرب عن تقديره الخاص للرئاسة النشطة للسيد ديوغو فريتاس دو آمارال والعمل الهام الذي لا يكل الذي قام به نائبا رئيس الفريق العامل، الممثل الدائم لتايلند، السيد جاياناما، والممثل الدائم لفنلندا، السيد بريتنستاين، اللذان نقدر جهودهما وصبرهما تقديرا كبيرا.

ونتيجة للمفاوضات بشأن هذا البند، تمكنت الدول الأعضاء من تحديد الاتجاهات والأولويات والجوانب التي بغيرها لم يكن من الممكن التوصل إلى توافق آراء قوي يبعدنا عن الحلول المتسرعة المصطنعة.

ووفد بلدي، بوصفه عضوا بحركة عدم الانحياز، أيد وأكد من جديد شعارا جرى تأييده اليوم على نطاق واسع وهو أن من الضروري أن تقيم بشكل موضوعي العلاقة التاريخية المباشرة بين التنوع وعدد أعضاء مجلس الأمن وعضوية المنظمة.

إن الأمم المتحدة، بعد أكثر من ٥٠ عاما من إنشائها، تغيرت تغيرا جذريا. والزيادة الملحوظة في عدد وتنوع

أعضائها الذين يتطلعون إلى المشاركة بشكل عادل في جميع هيئات ومجالات أنشطة المنظمة هي، في رأينا، واحدة من القواعد الأساسية لعملية الإصلاح في مجلس الأمن.

والتطبيق الصارم لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل ينبغي أن يكون حجر الزاوية في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن لأنه الطريقة الحقيقية الوحيدة لضمان الطابع التمثيلي الديمقراطي الضروري والشفافية والفعالية لذلك الجهاز

وأي صيغة تستبعد مصالح البلدان النامية من هذه العملية ستكون غير مثمرة، لأن الخلل الرئيسي في تشكل مجلس الأمن، الذي ينبغي معالجته، هو في الحقيقة عدم كفاية تمثيل البلدان النامية. ونحن نعترف بأن هذا ليس العنصر الوحيد الذي جرت دراسته، لكن من المؤكد أنه الأكثر أهمية.

لقد درسنا باهتمام بالغ كل مقترح من المقترحات المقدمة إلى الفريق العامل بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وكذلك الخيارات المتعلقة بالتناوب الأكثر تواترا في شغل المقاعد غير الدائمة. ومداولات الفريق العامل أظهرت أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء لا يؤيد إنشاء ما يسمى بالمقاعد الدائمة وهو خيار سيكون دائما، للأسف، تمييزيا وانتقائيا في حد ذاته وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين، ولن يكفل أبدا التمثيل الذي يستحقه العالم النامي ويرغب فيه، على الأقل ما دامت فئة العضوية الدائمة لا تزال قائمة.

وفيما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي والشفافية واستعراض أساليب عمل المجلس وإجراءاته، درس الفريق العامل العديد من المقترحات الموضوعية الشاملة، بما في ذلك تلك التي قدمتها حركة عدم الانحياز.

ونحن نعترف بسرور بأنه، في السنوات القليلة الماضية، واستجابة لمطالب متكررة من الدول الأعضاء في المنظمة، التي ينوب مجلس الأمن عنها ويخضع لمحاسبتها، نُفذت بعض التدابير، التي نرحب بها بارتياح، بهدف تحسين شفافية الآليات وعملية صنع القرار في المجلس. غير أن تلك التدابير لن تكون فعالة إلا إذا أضفي الطابع المؤسسي عليها إلى الأبد. وفي هذا الصدد يؤيد وفد بلدي المعيار القاضي بأن عملية إضفاء الطابع المؤسسي يجب أن تنفذ فعلا عن طريق اعتماد النظام الأساسي النهائي لمجلس الأمن وتنقيح أحكام الميثاق ذات الصلة.

كانت مسألة حق النقض أيضا موضوع مداولات تتصل بالمضمون. وفي الآونة الأخيرة اعتمد مجلس الأمن قراراته بتوافق الآراء بشأن معظم المسائل الدولية المختلفة وبشأن مسائل أساسية تتصل بصون السلم والأمن الدوليين. ولكن هناك قرارات أخرى لا تعبر عن توافق آراء حقيقي في مجلس الأمن ولا ينبغي أن تعتبر كذلك. ولا يمكننا أن نقلل من أهمية الضرر الكبير الذي يصيب مصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن بسبب الأخذ في إجراءات مجلس الأمن بمعايير مزدوجة تتعلق غالبا بمبدأ حق النقض أو باستخدامه.

ولا يزال التهديد الصامت باستخدام حق النقض عنصرا قويا مؤثرا في بعض قرارات وبيانات هذا الجهاز. ولذلك يؤيد وفدي الإلغاء التام لوجود حق النقض، والقيام، ريثما يتم ذلك على الأقل، بوضع قيود تدريجية على ذلك الامتياز.

يمكن للجمعية العامة وللفريق العامل أن يعتمدا على الإسهام البناء والمرن والمتواضع لوفد بلدي، وعلى احترامه لآراء الآخرين. وتلتزم كوبا التزاما عميقا بأهداف الإصلاح الحقيقي بعيد المدى لمجلس الأمن، الإصلاح الذي توجهه صيغة خوسيه مارتي مع الجميع ولصالح الجميع.

السيد رويز بيريز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند المعروض علينا. تولي حركة عدم الانحياز أهمية فائقة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وقد شاركت بلدان عدم الانحياز بنشاط في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية منذ إنشائه قبل ثلاث سنوات.

وعبرت الحركة في مناسبات عديدة عن موقفها إزاء المسائل التي ينظر فيها الفريق العامل. وأثناء مناقشات الجمعية العامة في العام الماضي عرضنا القرارات التي اعتمدها بشأن هذه المسائل في المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في كارتاخينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وأكدت حركة عدم الانحياز على الحاجة الملحة لتحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة بأسلوب يعكس الطبيعة العالمية للمنظمة ويحقق مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وأشارت حركة عدم الانحياز إلى أن من الضروري أن يتسم عمل مجلس الأمن بالديمقراطية والشفافية.

وكما ورد في البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية ورؤساء الوفود لبلدان حركة عدم الانحياز، الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي في إطار الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، جدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم للاقتراح الذي قدمته بلدان عدم الانحياز في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وأعربوا عن تأييدهم للوثيقة المعنونة "مسألة حق النقض" التي قدمتها حركة عدم الانحياز إلى الفريق العامل. ويود وفدي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز أن يكرر من جديد أن الحركة ستواصل الإسهام في عمل الفريق العامل بأسلوب بناء ومنسق ونشط.

تشرف وفد بلدي بتلاوة الإعلان الصادر عن حركة عدم الانحياز بشأن البند قيد النظر. وهذا الإعلان يحظى بطبيعة الحال بتأييدنا الكامل. واسمحوا لي الآن أن أعرب عن موقف حكومة كولومبيا بشأن البند قيد النظر من جدول الأعمال.

بعد ثلاث سنوات من المناقشة في الفريق العامل، أمامنا الآن تقرير يتجاوز التقارير السابقة ويتضمن جوانب مضمونية هامة. وكما يظهر في التقرير يتضح أولا، أن هناك توافق آراء في الفريق بشأن توسيع مجلس الأمن ومراجعة أساليب عمله وتعزيز قدرته وفعاليته وتحسين روحه النيابية وتعزيز كفاءته في العمل.

ثانيا، ينبغي أن يقوم العمل من أجل إصلاح المجلس على مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، والتوزيع الجغرافي العادل والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين بالإضافة إلى المقاصد الأخرى للمنظمة.

ثالثا، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في هذا السياق، مفاهيم الشفافية والشرعية والفعالية والديمقراطية.

وبالنسبة لأساليب عمل مجلس الأمن، يعكس التقرير بوضوح ما عبر عنه عدد كبير من الوفود بشأن ضرورة أن يعمل مجلس الأمن على زيادة تحسين أساليب عمله وتحليه بالشفافية في ضوء التجارب المتعلقة بجملة أمور منها تقارير المجلس إلى الجمعية العامة، وجلسات الإحاطة الإعلامية لغير أعضاء المجلس، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، والتدفق الفعال للمعلومات وتبادل الآراء بين المجلس والجمعية العامة ومشاركة غير أعضاء المجلس في مناقشاته، وذلك وفقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق.

ويعكس التقرير أيضا التأييد الواسع النطاق للاقتراحات الخاصة بأساليب العمل التي قدمتها حركة عدم الانحياز في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة والاقتراحات التي قدمتها الأرجنتين ونيوزيلندا. وقد ذكر في مناسبات عديدة أن هذه الاقتراحات يتمم بعضها بعضا تماما.

وفيما يتعلق بحجم مجلس الأمن وتكوينه يبين التقرير بوضوح التأكيد من جديد على الاتفاق القائم بشأن ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن مع ضمان التوزيع الجغرافي العادل في الوقت ذاته، وذلك في ضوء الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة وخاصة البلدان النامية.

ويبرز التقرير أيضا التأييد الواسع النطاق الذي حظي به اقتراح حركة عدم الانحياز والذي يقضي بأنه ما لم يجر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن فئات العضوية الأخرى، فإن زيادة عدد الأعضاء ينبغي أن تنحصر في الوقت الحالي في فئة الأعضاء غير الدائمين. وقد حظي هذا الموقف بالتأييد لا من الـ ١١٣ عضوا في حركة عدم الانحياز فحسب، وإنما أيضا من عدد كبير آخر من البلدان غير الأعضاء في الحركة.

أما فيما يتعلق باتخاذ القرارات داخل مجلس الأمن، بما في ذلك مسألة حق النقض، فإن التقرير يطرح اقتراح

حركة عدم الانحياز - الذي يؤيده أيضا عدد كبير من غير الأعضاء في الحركة - بالحد من استخدام حق النقض وترشيده عن طريق إجراء تعديل للميثاق يقرر كخطوة أولى، بألا يستخدم حق النقض إلا في إطار التدابير التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. كما حظيت الاقتراحات المقدمة من المكسيك وأوروغواي حول هذا الموضوع بتقدير خاص وبالتأييد في إطار مداولات الفريق العامل مفتوح العضوية.

ولقد عارضت كولومبيا استخدام حق النقض منذ مؤتمر سان فرانسيسكو، فهي تعتبره منافيا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول. كما أن الإبقاء على ممارسة حق النقض مخالف أيضا لهدف إضفاء الطابع الديمقراطي الذي تشارك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة في تأييده.

وقد أوضحت حركة عدم الانحياز في وثيقتها المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ بأن استخدام حق النقض، الذي يضمن للأعضاء الدائمين في المجلس دورا يحقق السيطرة واستبعاد الآخرين، يتناقض مع الهدف الرامي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ومن ثم يجب النظر فيه من جديد.

ولما كنا عاجزين في الظروف الحالية عن إلغاء استخدام حق النقض، فيجب علينا، على الأقل كإجراء مؤقت، أن نعرفه ونحدد نطاق استخدامه، وأن نضع في اعتبارنا دائما أن إلغاء هذا الحق إلغاء تاما هو وحده الكفيل بممارسة الديمقراطية ممارسة غير منقوصة في مجلس الأمن.

ولهذا السبب، نؤيد تأييدا جازما الوثيقة المقدمة من حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بموضوع حق النقض، التي تستجيب للحاجة إلى الحد من استخدام حق النقض بغية إلغائه في نهاية المطاف.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠